République Tunisienne
***
Ministère de L'Economie et de la Planification
***
Office de Développement du Nord-Ouest

الجمهورية التونسيــة
***
وزارة الاقتصـاد والتخطيــط
***
ديوان تنمية الشمال الغربي

الظرف الإقتصادي بالشمال الغربي

2025

أكتوبـر 2026

الفهـــــــــــــرس

توطئـــــــة **3**

I- تقديـــم عـــام للشمـــال الغربـــي..... **4**

1- الخصائص الجغرافية..... **4**

2- الخصائص الديمغرافية..... **5**

3- البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية..... **7**

4- أهم المؤشرات التنموية **9**

II- ديناميكية سوق الشغل..... **10**

III- الحركية الإقتصادية..... **13**

1- قطاع الفلاحة والصيد البحري..... **15**

2- قطاع الصناعة..... **35**

3- قطاع الخدمات..... **44**

IV- مناخ الأعمال والاستثمار بالشمال الغربي **55**

1- هياكل الدعم والمساندة والتمويل..... **55**

2- الإمتيازات والحوافز..... **56**

3- أهم البرامج والآليات..... **59**

V- أهم المستجدات الظرفية بالشمال الغربي..... **62**

VI- الاستنتاجات والملاحظات..... **67**

توطئـــــــــــة

تمثل ولايات الشمال الغربي مجالا ترابيا ذو أهمية استراتيجية ضمن المنظومة الإقتصادية الوطنية لما يتميز به من تنوع في الموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية، إلى جانب رصيد سياحي وثقافي ثري بما يوفر له امكانات هامة لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتعزيز مساهمتها في الإقتصاد الوطني.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة شاملة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية بولايات الشمال الغربي خلال سنة 2025 من خلال استعراض أبرز المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الإقتصادية الرئيسية وخاصة الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعات التقليدية والنقل مع إبراز أهم التطورات المسجلة في مستويات النشاط والإنتاج خلال السنة .

كما يتطرق التقرير الى أبرز المستجدات الظرفية التي شهدتها ولايات الشمال الغربي خلال سنة 2025 وما تطرحه من تحديات وانعكاسات على النشاط الإقتصادي والتنمية الجهوية، مما يسمح باعطاء صورة أكثر وضوحا عن واقع الجهة وإمكانات تطورها. ويستند هذا العمل إلى المعطيات الإحصائية وتقارير ومنشورات ديوان تنمية الشمال الغربي إلى جانب البيانات الصادرة عن مختلف الهياكل الجهوية والوطنية ذات الصلة.

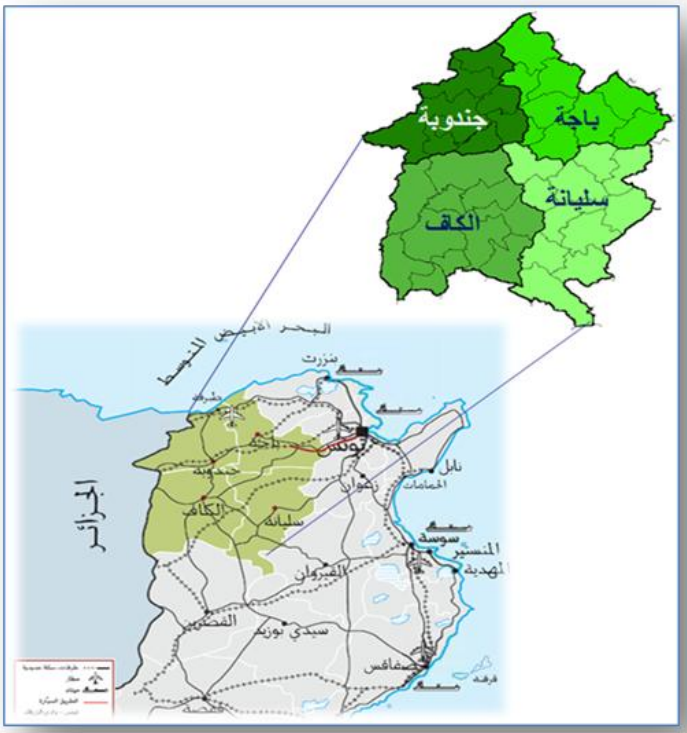
يسعى التقرير في مجمله إلى ابراز جملة المقترحات والتوصيات الرامية إلى تثمين الموارد المتوفرة بالجهة والمقومات المتاحة وتعزيز جاذبية ولايات الشمال الغربي ودفع الإستثمار الخاص والنهوض بالمبادرة الخاصة بما يساهم في تنشيط الإقتصاد الجهوي وتعزيز مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

I. تقديم عام للشمال الغربي :

1. الخصائص الجغرافية

يحتل الشمال الغربي موقعا إستراتيجيا بالجمهورية التونسية، ويضم ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة. بمساحة تناهز 16,565 ألف كلم^2، وهو ما يعادل 10% من المساحة الجملية للبلاد، وينقسم إداريا إلى 41 معتمدية و53 بلدية و369 عمادة. ويزخر بثروات طبيعية وغابية ومائية هامة تساهم في تزويد مختلف جهات البلاد بالمياه، فضلا عن تميزه بمقومات سياحية وبيئية وأثرية متنوعة، مما يجعله قطبا واعدا للتنمية والاستثمار وحلقة وصل بين تونس والقطر الجزائري و بوابة البلاد نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.





يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط عبر واجهة بحرية تمتد على حوالي 51 كلم (26 كلم بباجة و25كلم بجندوبة) وغربا الحدود التونسية الجزائرية على طول 262 كلم، وهو ما يمنحه أهمية إستراتيجية في دعم المبادلات

التجارية وتعزيز التعاون الحدودي، كما يحده شرقا ولايات بنزرت وزغوان ومنوبة وجنوبا الوسط الغربي (ولاية القيروان وجزء من ولاية سيدي بوزيد).

تتميز الجهة بتنوع تضاريسها بين السهول الخصبة والمرتفعات والغابات والسلاسل الجبلية، بالإضافة إلى وفرة مواردها الطبيعية، مما يجعلها من أهم المناطق الفلاحية بتونس، خاصة في إنتاج الحبوب والزياتين وتربية الماشية.

ينتمي الشمال الغربي إلى المناخ المتوسطي المعتدل في الشمال وشبه الجاف في الجنوب حيث يكون الشتاء ممطرا وباردا والصيف حارا وجافا. تتميز التساقطات بعدم الانتظام بين الفصول والسنوات حيث يبلغ معدلها 694.3 مم خلال سنة 2025.

يحظى الشمال الغربي بموقع جغرافي إستراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط عبر شريط ساحلي على طول 51 كلم وشريط حدودي محاذي للقطر الجزائري على طول 262 كلم. يضم 04 ولايات ويمثل 10% من المساحة الجملية للبلاد ويتصف بتنوع تضاريسه، بين السهول الخصبة والمرتفعات والغابات والسلاسل الجبلية ويزخر بثروات طبيعية وغابية وموارد مائية ومقومات بيئية وأثرية متنوعة.

2. الخصائـــص الديمغرافيـــة

تعد ولايات الشمال الغربي 1169,697 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل 9,7% من مجموع سكان البلاد التونسية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 مقابل 1170,8 ألف نسمة سنة 2014 مسجلا بذلك نسبة نمو ديموغرافي سلبي قدر بـ 0,094% ويبين الجدول التالي التفاوت في عدد السكان بالجهة.

تطور عدد السكان (2014-2024)

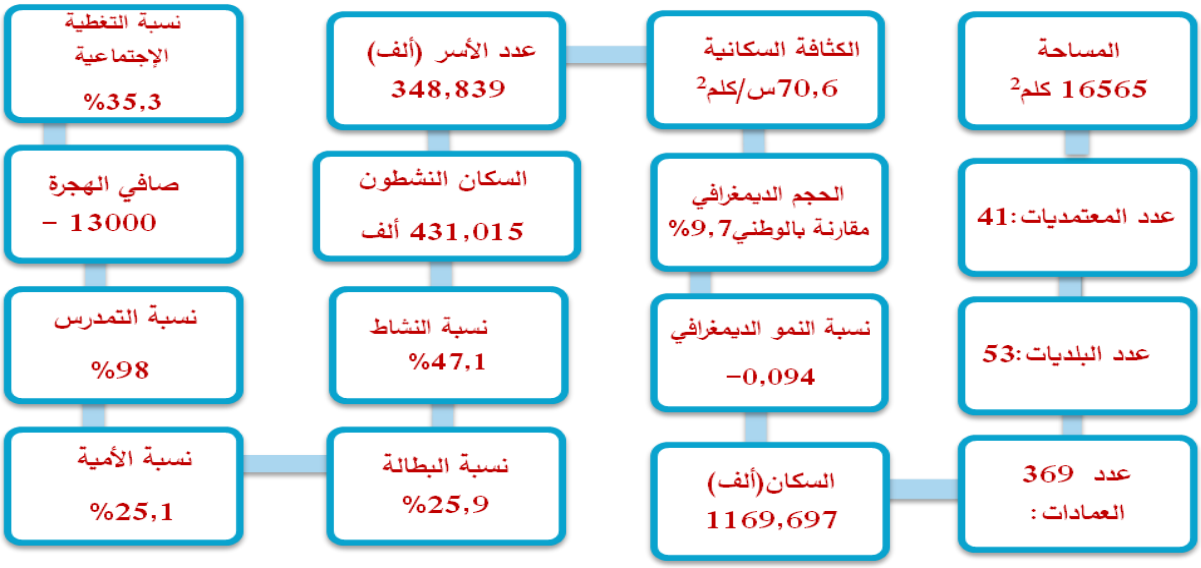
الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديموغرافي %
باجـــة	303,032	311,417	0,27
جندوبة	401,477	404,352	0,07
الكـاف	243,156	237,686	-0,23
سليانـة	223,087	216,242	-0,31
الشمال الغربي	**1170,752**	**1169,697**	**-0,094**
الوطنـــــــي	**10982,476**	**11972,169**	**0,87**

تتفاوت ولايات الشمال الغربي من حيث الوزن الديمغرافي إذ تضم ولاية جندوبة أكبر نسبة من سكان الجهة (34,6%) وبدرجة أقل ولايتي باجة والكاف بنسب تباعا 26,6% و20,3% في حين أن ولاية سليانة تبقى الأقل عددا بنسبة 18,5%من إجمالي عدد سكان الجهة.

يبلغ معدل الكثافة السكانية بالشمال الغربي حوالي 71 ساكن/كلم^2 وهي نسبة متقاربة من الكثافة السكانية على المستوى الوطني والمقدرة بـ 74 ساكن/كلم^2، وتعتبر ولاية جندوبة الأكثر كثافة سكانية (130 ساكن/كلم^2) في حين تسجل ولاية الكاف أدنى معدل كثافة سكانية (حوالي 47 ساكن/كلم^2) حيث أنها الولاية الأكثر شساعة والأقل عددا للسكان مقارنة بولايات الجهة.

بلغ عدد الأسر 348,8 ألف أسرة سنة 2024 مقابل 298,6 ألف أسرة سنة 2014 مسجلا بذلك نسبة زيادة تقدر بـ 16,8% خلال العشرية (2014-2024).

أما بخصوص حركة الهجرة فقد سجلت ولايات الشمال الغربي صافي هجرة سلبي قدر بـــ 13000 فردا حيث تمثل ولايتي جندوبة (4319-) وسليانة (4154-) أكثر الولايات مغادرة تليها ولاية الكاف (3088-) ويعود ذالك أساسا إلى البحث عن العمل خاصة بتونس الكبرى والولايات الساحلية.



يمثل عدد سكان الشمال الغربي حوالي 9,7% من مجموع سكان البلاد وبنسبة نمو ديموغرافي سلبي خلال الفترة(2014-2024) في حدود 0,094% ومعدل كثافة سكانية تبلغ 71 ساكن/ كلم^2 (قريبة من المستوى الوطني)، وتستقطب الولايات الشمالية (باجة وجندوبة) حوالي 62% من مجموع سكان الشمال الغربي في حين يشهد صافي هجرة سلبي يقدر بـ 13000 فرد.

3. البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

يتوفر بالشمال الغربي بنية أساسية متطورة تتمثل في وجود شبكة طرقية تشمل الطريق السيارة ط س3 والذي يربط تونس العاصمة بمدينة بوسالم من ولاية جندوبة والذي سيتم تمديده إلى فرنانة ليصل الى الحدود الجزائرية بالإضافة إلى مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولاية الكاف مرورا بولاية سليانة، إضافة إلى 8 طرق وطنيّة وهي: ط و4 ، ط و5 ، ط و6 ، ط و7 ،ط و 11 ،ط و 12 ،ط و 17 ،ط و18 إضافة إلى خطان رئيسيان للسكة الحديدية حيث تم اتخاذ اجراءات لإعادة تنشيط الخط الذي يربط تونس بالجزائر عبر غار الدماء وخط ثاني يربط تونس بولايتي سليانة والكاف. تمكن هذه الشبكة من ربط ولايات الشمال الغربي فيما بينهم من ناحية وبالولايات المجاورة والقطر الجزائري من ناحية أخرى.

كما يضم الشمال الغربي مطارا وحيدا وهو مطار طبرقة-عين دراهم الدولي الواقع بطبرقة من ولاية جندوبة أنشأ سنة 1992 بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 250 ألف مسافر في السّنة وميناء ترفيهي وميناء للصيد البحري.

أما بالنسبة لخدمات المرفق العمومي فيتواجد بالشمال الغربي قطب جامعي يضم 17 مؤسسة جامعية (منها 07 مؤسسات بولاية الكاف و04 بكل من باجة وجندوبة و02 بسليانة) بطاقة إستيعاب جملية تقدر بـ 20 ألف طالب هذا وقد إحتلت جامعة جندوبة المرتبة الثانية وطنيا ويمنح هذا الترتيب المتقدم دفعا للأساتذة الباحثين والطلاب داخل الجامعة كما يساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالشمال الغربي ويعزز من جاذبية المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة جندوبة.

ويتوفر بالشمال الغربي 19 مركزا للتكوين والتدريب المهني (عمومي) بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ6500 متكون بالإضافة إلى 759 مدرسة إبتدائية و107 مدرسة إعدادية و82 معهد ثانوي.إلا أن البنية التحتية التربوية في بعض المدارس تعاني من تردي حالة البنايات وقلة التجهيزات.

أما على مستوى قطاع الصحة فيتواجد بالشمال الغربي 06 مستشفيات جهوية و26 مستشفى محلي توفر حوالي 2300 سرير و366 مركزا للصحة الاساسية.

بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة تضم ولايات الشمال الغربي 28 قاعة رياضية و64 ملعبا رياضيا أهمها المركب الرياضي الدولي بعين دراهم والذي يهدف إلى توفير فضاء ملائم لإقامة التربصات والتحضيرات الرياضية للفرق والجمعيات والمنتخبات الوطنية والأجنبية وتساعد الخصائص الطبيعية والمناخية للجهة على استقطاب الرياضيين خلال فترات الإعداد البدني ما يساهم في دعم السياحة الرياضية وتنشيط الاقتصاد المحلي.

يتميز الشمال الغربي بثراء رصيده الحضاري والثقافي، إذ يحتوي على مواقع أثرية تعود إلى الحضارات النوميدية والرومانية، إلى جانب12 فضاء ثقافي وفضاءات مفتوحة تستغل لاحتضان المهرجانات والعروض الفنية والمسرحية علر غرار المسرح الأثري ببلاريجيا من ولاية جندوبة والمسرح الروماني بدقّة بولاية باجة إلى جانب 09 مراكز للتخييم والتصييف و 59 مكتبة عمومية وفضاء الأعمال و36 نادي موجه للأطفال.

يرتبط الشمال الغربي بمحيطه الوطني بفضل توفر شبكة من الطرقات الوطنية تربطه بالعاصمة والمراكز العمرانية والخدماتية الكبرى بالبلاد، أما على المستوى الدولي والمغاربي فيتوفر طريق سيارة مغاربية وخطا للسكة الحديدية و05 معابر حدودية إضافة إلى مطار دولي بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ 250 ألف مسافر/ السنة، إلى جانب توفر جملة من التجهيزات الجماعية والمؤسسات الخدماتية من قطب جامعي ومستشفيات جهوية ومؤسسات تعليمية وتكوينية هامة .

4.أهـــم المؤشـــرات التنمويـــة

***المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية**

المؤشر	الشمال الغربي	الوطني
مؤشرات عامة		
عدد السكان (ألف)	1169,697	11972,2
عدد الذكور(ألف)	578,634	5906,21
عدد الإناث(ألف)	591,063	6065,959
نسبة النمو الديموغرافي	-0,094	0,87
الكثافة السكانية	70,6	73,8
عدد السكان 0-4 سنوات	61,139	701,6
عدد السكان 5-14 سنة	188,319	2031,4
عدد السكان 15-59 سنة	672,015	7218,5
عدد السكان 60 سنة فما فوق	248,224	2020,7
عدد الأسر(ألف)	348,839	3472,188
حجم الأسرة	3,51	3,45
مؤشرات إقتصادية للسكان		
السكان الناشطون	431,015	4448,092
السكان المشتغلون	312,955	3682,610
نسبة النشاط	47,1	48,1
نسبة البطالة	27,39	17,2
نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا	25,87	16,8
نسبة البطالة لدى الذكور	-	13,12
نسبة البطالة لدى الإناث	-	24,57
مؤشرات إجتماعية		
نسبة الأمية	25,1	17,3
نسبة الأمية لدى الذكور	16,91	11,97
نسبة الأمية لدى الإناث	33	22,34
نسبة الفقر (2015)	-	15,2
صافي الهجرة	-13000	-
المهاجرين من أجل العمل	7141	44426
المهاجرين من أجل الدراسة	4766	38406

* **المؤشرات المركبة لسنة 2024**

	مؤشر التنمية الجهوية		مؤشر جاذبية الإستثمار	
الولاية	**القيمة**	**الرتبة وطنيا**	**القيمة**	**الرتبة وطنيا**
باجة	0,439	20	1,781	20
جندوبة	0,391	21	1,670	22
الكاف	0,451	15	2,013	18
سليانة	0,439	19	2,202	16

تحتل ولايات الشمال الغربي المراتب الأخيرة وطنيا على مستوى مؤشر التنمية الجهوية حيث تأتي ولايات سليانة وباجة وجندوبة تباعا الرتب 19 و20 و21 نتيجة ضعف النسيج الاقتصادي مقارنة بالوزن الديمغرافي والمجال الترابي لهذه الولايات والتباين بين مختلف معتمدياته، هذا وتحتل ولاية الكاف الرتبة 15 وهي مرتبة متوسطة نسبيا نتيجة الوزن الديمغرافي الضعيف لهذه الولاية وأهمية البرامج التنموية الخصوصية والاستثمارات في مجال البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش. أما على مستوى مؤشر جاذبية الإستثمار فتعتبر متدنية مقارنة بالمستوى الوطني لاحتلال الولايات المراتب الأخيرة خاصة في مجالات سوق الشغل وديناميكية الأعمال والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

II- ديناميكيـــة ســـوق الشغـــل

يبلغ عدد السكان النشيطون بولايات الشمال الغربي حوالي 431,015 ألف فرد (9,7% من السكان النشيطون على المستوى الوطني)، منها 312,9 ألف ساكن نشط مشتغل أي ما يمثل 8,5% من مجموع النشطين المشتغلين على المستوى الوطني وفق نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ،وتشير مؤشرات سوق الشغل بولايات الشمال الغربي إلى وجود تفاوتات جهوية واضحة مقارنة بالمستوى الوطني، سواء من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي أو التشغيل والبطالة.

مؤشرات سوق الشغل حسب الولاية والجنس 2024

البيانات	باجة	جندوبة	الكاف	سليانة	المستوى الوطني
نسبة النشاط %					
ذكور	66,2	59,6	63,3	64,9	63,5
إناث	35	28,6	30,2	32,2	33,6
المجموع	50,5	43,6	46,5	48,1	48,1
نسبة التشغيل%					
ذكور	55,6	42,1	50	54,6	55,15
إناث	25,1	14,2	17,3	21,7	25,32
المجموع	40,2	27,7	33,4	37,7	39,86
نسبة البطالة %					
ذكور	16	29,3	21	15,9	13,12
إناث	28,2	50,5	42,8	32,5	24,57
المجموع	20,27	36,5	28,17	21,6	17,2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التعداد العام للسكان والسكنى

يبرز الجدول أن ولاية باجة تسجل 50,5% من نسبة النشاط بالنسبة للسكان الناشطين المشتغلين (15 سنة فما فوق) تليها ولاية سليانة بـ 48,1% ثم الكاف بـ 46,5% في حين تسجل جندوبة أدنى نسبة بـ 43,6% مقابل 48,1%على المستوى الوطني. ويبرز هذا التفاوت بشكل خاص لدى الإناث، حيث تتراوح نسبة النشاط بين 28,6%في جندوبة و 35%في باجة مقابل 33,6%وطنيا.

تمثل الأنشطة الفلاحية وتربية الماشية واستغلال الغابات مجالا مهما للتشغيل في كل من ولايات باجة وجندوبة والكاف أما سليانة فتستند أساسا في قطاع التشغيل على قطاع الخدمات.

على مستوى مؤشرات البطالة، تسجل جندوبة أعلى نسبة بطالة تقدر بـ36,5% متبوعة بولاية الكاف (28,17%) ويعود ذلك لضعف النسيج الإقتصادي بالمنطقة إلى محدودية مجال الإستثمار الصناعي بالكاف ما ينعكس سلبا على التشغيل خاصة مع عدم قدرة الجهة ومختلف هياكل الدعم على استقطاب مؤسسات صناعية مشغلة للجهة بالإضافة إلى غلق عدد هام من المؤسسات بالولاية.

تقدر نسبة البطالة بولاية سليانة بـ 21,6% في حين تبلغ بباجة 20,27% مقابل 17,2%وطنيا هذا وتتسم بارتفاع أكبر لدى الإناث.

تكشف هذه المؤشرات عن تحديات هامة على مستوى الإدماج الاقتصادي والتشغيل، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والشباب وحاملي الشهادات العليا، مع بروز تفاوتات واضحة بين الولايات. وتستدعي هذه الوضعية تعزيز السياسات والبرامج الجهوية الرامية إلى دعم الاستثمار وخلق فرص العمل، وتنمية الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وتحسين ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق والفئات الأكثر تأثرا بالبطالة.

تطور مؤشرات التشغيل بالشمال الغربي

البيان		2024	2025	نسبة التطور (%)
طلبات الشغل	الشمال الغربي	13237	20745	**+56,7**
	الوطني	76727	146736	**+91,2**
التوظيفات	الشمال الغربي	2531	4114	**+62,5**
	الوطني	48102	49621	**+3,2**
المنتفعون ببرامج التكوين	الشمال الغربي	6897	8365	**+21,3**
	الوطني	108422	93247	**-14,0**

المصدر : الولايات في أرقام لسنة 2025

سجلت ولايات الشمال الغربي ارتفاعا في عدد طلبات الشغل سنة 2025 بنسبة 56,7%، مقابل 91,2% على المستوى الوطني مقارنة بسنة2024. كما ارتفع عدد التوظيفات بالجهة بنسبة 62,5%، مقابل 3,2%وطنيا مما يعكس تحسنا في نسق الانتداب بالجهة .وفي المقابل، ارتفع عدد المنتفعين ببرامج التكوين بنسبة 21,3% بالشمال الغربي، مقابل تراجعا بنسبة 14% على المستوى الوطني وتعكس هذه المؤشرات تطورا إيجابيا في مجال التوظيف والتكوين بالجهة رغم الارتفاع المتواصل في طلبات الشغل مما يستدعي مواصلة دعم برامج التشغيل وتعزيز ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل.

لا تزال قابلية التشغيل على مستوى الشمال الغربي تتأثر بعدم التوافق بين الإختصاصات والتكوينات المتوفرة من جهة واحتياجات النسيج الإقتصادي المحلي من جهة أخرى، وتبرز هذه الفجوة أكثر حدة في ولاية الكاف .ويتسم اقتصاد الشمال الغربي بضعف التنوع حيث تظل فرص التشغيل محدودة في القطاعين الصناعي والخدماتي.

III- الحركية الإقتصادية لسنة 2025

*خصوصيات النسيج الاقتصادي:

تزخر جهة الشمال الغربي بثروات طبيعية هامة، إذ يعد المزود الفلاحي الأول في تونس بفضل وفرة الأراضي الخصبة وتنوع المناخ، مما يجعله قطبا أساسيا لإنتاج الحبوب، والأعلاف، والزيتين والخضروات، وتربية الماشية. كما يساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني للقمح الصلب واللين، ويحتضن عددا من السدود الكبرى التي توفر جزءا مهما من الموارد المائية للبلاد.

يتميز الشمال الغربي كذلك بغطاء غابي واسع يعد الأكبر على المستوى الوطني، إلى جانب ثروات مائية ومعدنية متنوعة، وهو ما يوفر إمكانيات كبيرة للإستثمار في قطاعات الفلاحة، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والسياحة البيئية والجبلية.

ويضل الشمال الغربي ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة في تونس، بفضل موارده الطبيعية وإمكاناته الاقتصادية الواعدة، مما يستوجب مواصلة دعم الإستثمار وتحسين البنية الأساسية وتعزيز تنافسية مختلف القطاعات الإنتاجية.

ويتوفر بالشمال الغربي ثروات طبيعية هامة ومتنوعة في عديد القطاعات الإقتصادية :



- ثروة حيوانية (تربية الماشية ،الحليب ،اللحوم،الحمراء ،اللحوم البيضاء، البيض)
- ثروة نباتية (خضر وغلال ،زياتين)
- ثروة بحرية (أسماك، مرجان)...
- ثروة غابية (نباتات طبية وعطرية ،خشب ،عسل)
- أنماط سياحية متنوعة (ساحلية ، إيكولوجية ،الثقافية صناعات تقليدية،استشفائية)
- مواد إنشائية متنوعة (الرخام، الطين، الرمل ،الكلس)

ويضم النسيج الاقتصادي بالشمال الغربي اهم القطاعات التالية :

قطاع الفلاحة والصيد البحري: منطقة ذات طابع فلاحي بإمتياز

- موارد مائية قابلة للتعبئة:7 ,2224 م^3
- منشآت مائية هامة: 14 سد، 103 سد تلي، 332 بحيرة جبلية
- مساحات سقوية قابلة للري: 97 ألف هك
- أراضي محترثة: 1080 ألف هك
- غابات ومراعي: 484.5 ألف هك

قطاع الصناعة: الصناعات الغذائية قطاع واعد

- 27 منطقة صناعية مهيأة على مساحة371 هك
- 320 مؤسسة منتصبة وتشغل أكثر من 10 عمال منها 157 مؤسسة في الصناعات الغذائية.
- 60 مؤسسة مصدرة كليا
- 19 مركزا للتكوين المهني العمومي متعدد الإختصاصات
- قطب جامعي وتكنولوجي يضم 17 مؤسسة جامعية
- إطار تشريعي محفز ومشجع (مصنفة ضمن المجموعة الثانية لمناطق التنمية الجهوية باستثناء معتمدية مجاز الباب)
- هياكل مساندة وتأطير وتمويل تغطي كامل القطاعات

قطاع المواد الإنشائية: مخزون طبيعي قابل للتثمين

- وفرة المخزون الطبيعي: الرخام والحجارة والطين والرمل
- مواد أولية هامة قابلة للتصنيع
- دراسات جيولوجية لبعض المقاطع
- قطاع يمكن أن يتحول إلى محرك للتنمية الصناعية

قطاع السياحة : أنماط سياحية متنوعة

- يضم الشمال الغربي 54 نزلا بطاقة استيعاب 5561 سريرا بالإضافة إلى ملعب صولجان دولي بطبرقة على مساحة 110هك ويستضيف بشكل دوري بطولات دولية بارزة.
- تتعدد الأنماط السياحية بالشمال الغربي وأهمها:

- السياحة الإيكولوجية: عدة مواقع طبيعية غنية بالنباتات والحيوانات النادرة كالمحمية الطبيعية بالفايجة وبني مطير بجندوبة والمحمية الطبيعية بجبل خروفة ومنتزه دجبة باجة ومحمية جبل السرج ومغارة عين الذهب بسليانة ومحمية صدين بالكاف.

- السياحة الإستشفائية: تتميز الجهة بتواجد عدة منابع للمياه الساخنة مثل حمام بورقيبة وحمام الصالحين بجندوبة وحمام ملاق بالكاف وحمام بياضة بسليانة وحمام سيالة وحمام كاف التوت بباجة.
- السياحة الثقافية: ينفرد الشمال الغربي بتنوع معالمه الأثرية الهامة على غرار آثار دقة والقصبة والموروث الأندلسي والجامع الكبير بباجة ومائدة يوغرطة واللاس والقصبة بالكاف ومكثر وزامة وكسرى بسليانة وشمتو وبلاريجيا بجندوبة.
- السياحة الجيولوجية: مغارة بجبل السرج "عين الذهب" مصنفة عالميا لندرة وجودها.
- السياحة الساحلية: شريط ساحلي على إمتداد 51 كلم ممزوج بغابات وجبال هامة.

***الحركية الاقتصادية القطاعية :**

1. قطاع الفلاحة والصيد البحري

يعد قطاعي الفلاحة والصيد البحري المحرك الأساسي للاقتصاد بولايات الشمال الغربي، نظرا لما يتوفر به من موارد طبيعية متنوعة تشمل الأراضي الزراعية الخصبة، والغابات والموارد المائية. ويلعب القطاع دورا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وتوفير مواطن الشغل والدخل لفائدة آلاف العائلات.

تبلغ المساحة الجملية لولايات الشمال الغربي 1659.3 ألف هك منها 1565 ألف هك أراضي صالحة للفلاحة، في حين تقدر الأراضي المحترثة حوالي 1080 ألف هك، وتغطي الغابات والمراعي حوالي 484.5 ألف هك، كما يتميز الشمال الغربي بثروة مائية هامة تجعله الخزان المائي الرئيسي للبلاد، إذ يضم 14 سدا كبيرا بطاقة

استيعاب جملية 1423 م م^{3}من أبرزها سد سيدي سالم، وسد سيدي البراق، وسد ملاق، وسد بوهرتمة، وسد كساب، إلى جانب 103 سد تلي بطاقة استيعاب 115 م م^3 و332 بحيرة جبلية بطاقة استيعاب 20.5 م م^3، وتستحوذ الجهة على نسبة هامة من الموارد المائية السطحية الوطنية، مما يوفر إمكانيات كبيرة لتطوير الفلاحة السقوية.

تبلغ المساحات السقوية بالشمال الغربي حوالي 97 ألف هك، موزعة بين مناطق عمومية(71.5ألف هك) ومناطق خاصة(25.5ألف هك) ، تستغل في إنتاج الخضروات، والأعلاف، والأشجار المثمرة، والبقول، وبعض الزراعات الصناعية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ويتميز القطاع بتنوع الأنظمة البيئية والمناخية من السهول الخصبة بوادي مجردة إلى المرتفعات الغربية، وهو ما يسمح بتنوع الإنتاج الفلاحي ويعزز قدرة ولايات الشمال الغربي على تزويد الأسواق الوطنية بالمنتجات الفلاحية على مدار السنة.

ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها ، يضل القطاع يواجه تحديات متزايدة تتمثل أساسا في التغييرات المناخية هذا وتشير السيناريوهات المناخية إلى أنه في أفق سنة 2050 وبالمقارنة مع الفترة المرجعية (1981-2010) يتوقع أن يشهد الشمال الغربي ارتفاعا في درجات الحرارة يتراوح بين 1.5 و 2.5 درجة مئوية مصحوبا بانخفاض في كميات الأمطار في حدود 20%.إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر بنحو 30 إلى 50 صم بحلول سنة 2050 وتزايد تواتر الظواهر المناخية القصوى من فياضانات وفترات جفاف.

وتواجه الجهة ضغط الطلب على الموارد المائية لتراجع منسوب الموارد المائية الجوفية خلال سنوات الجفاف الأخيرة بالإضافة إلى إرتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج وتشتت الملكية العقارية حيث تمثل المستغلات الصغرى العقارية (أقل من 5هك) حوالي45242 هك أي ما يمثل 50.7% من جملة المستغلات وتشهد الجهة نقصا في تحديث التقنيات الفلاحية وتعصير شبكات الري. وتبقى تنمية المناطق السقوية، ودعم الصناعات الغذائية، من أهم محاور التنمية المستدامة بالشمال الغربي.

وتشمل أهم الأنشطة الفلاحية بولايات الشمال الغربي العديد من المنظومات والمنتوجات الفلاحية التي تختص بها كل ولاية على حدة وهي كما يلي :

- منظومة الحبوب
- منظومة الزياتين
- منظومة الخضر والغلال والبقول
- منظومة اللحوم
- منظومة الألبان
- منظومة الصيد البحري
- المنتوجات المحلية



منظومـــة الحبـــوب

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
المساحات الصالحة للزراعة: المحترثة: 1080 ألف هك الغابات والمراعي :484 ألف هك المناطق السقوية: 97 ألف هك 108 مجامع تنمية فلاحية مساحات الحبوب: 567 ألف هك (40% من المساحة الوطنية) 105 مخزن حبوب بطاقة 5467 ألف طن المطاحن الكبرى للشمال GIAN بباجة شركة العجين الغذائي والكسكسى STPA بباجة مصنع البسكويت بولير بباجة مراكز للتكوين المهني الفلاحي 02 مدارس عليا للمهندسين معهد وطني للزراعات الكبرى	50% من الفلاحين يستعملون بذور مختارة 50% من الانتاج يقع تجميعه 25%من الانتاج فقط يقع تحويله في الجهة (2وحدات صناعية) نقص في عدد مصانع الدقيق والسميد غياب لمصانع العجين الغذائي توسع مساحات غراسة الزياتين على حساب الحبوب الزراعات الكبرى ذات نمط بعلي فلاحة تقليدية عزوف الفلاحين عن الاستثمار في الصناعات التحويلية مديونية الفلاحين ارتكاز الفلاحة على المشاريع الصغرى	صنع البسكويت والكايك صنع القضبان من الحبوب بالشكلاطة أو دونها اعداد الوجبات الغذائية المصبرة مطحنة تصنيع وتركيب الآلات الفلاحية (جرار، آلة حاصدة، آلة ربط....) خدمات الصيانة استغلال المخلفات الزراعية (التبن) لصنع الورق شركة خدمات للنقل السريع للمنتوج إلى مخازن التجميع مخابر لتعيير الحبوب مؤسسة تكوين في الزراعات الكبرى صنع العجين الغذائي استخراج مكونات القمح لإنتاج النشا والبروتين الجلوتين والألياف... تصنيع وابتكار منتجات جديدة (برغل وكسكسى غني بالحديد والأطعمة الصحية التي تحتوي على حبوب البروبيوتيك) خدمات فلاحيه (نقل، جمع ، مداواة،ميكنة...)

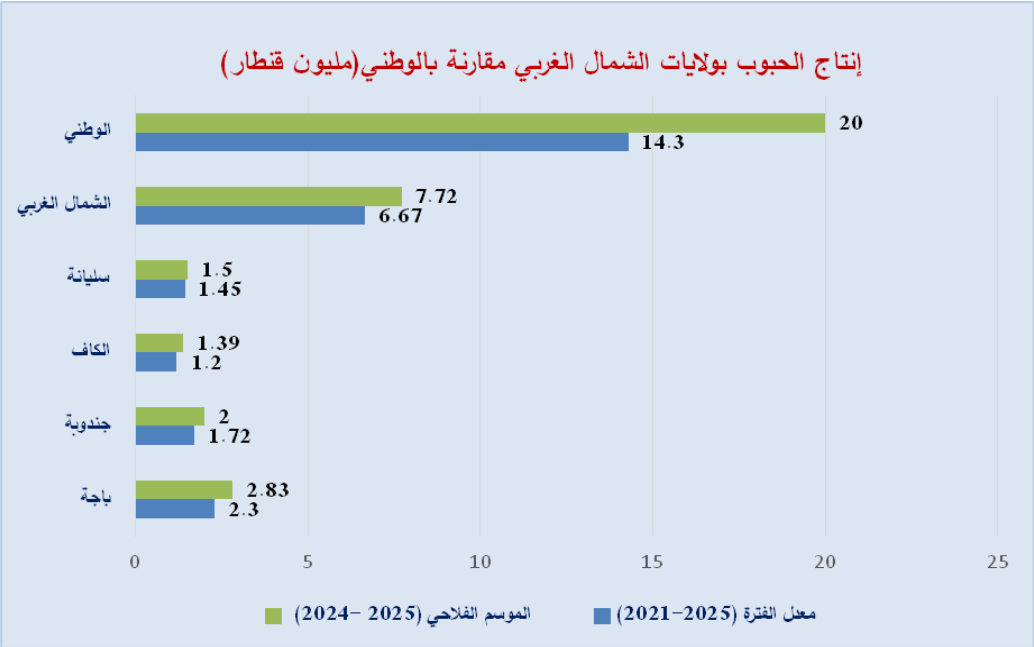
***إنتاج الموسم الفلاحي 2024-2025**

تمثل زراعة الحبوب النشاط الفلاحي الإستراتيجي الأول بالشمال الغربي، وتتميز هذه الجهة بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة وخصوبة التربة وخصوصيات مناخية ملائمة، جعلتها أهم منطقة لإنتاج الحبوب (القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال).

المساحات المستغلة وإنتاج الحبوب حسب ولايات الشمال الغربي

الولاية	معدل الفترة (2021-2025)		الموسم الفلاحي (2024 -2025)		التطور%	
	ألف هك	مليون ق	ألف هك	مليون ق	المساحة	الإنتاج
باجة	147	2,3	155,5	2,83	5,8	23,0
جندوبة	81	1,72	84,6	2,0	4,4	16,3
الكاف	183	1,2	160,5	1,39	-12,3	15,8
سليانة	156	1,45	154,2	1,5	-1,2	3,4
الشمال الغربي	**567**	**6,67**	**554,8**	**7,72**	**-2,2**	**15,7**
الوطني	**1170**	**14,3**	**1173**	**20**	**0,3**	**39,9**

خلال الموسم الفلاحي 2024-2025 قدر انتاج الحبوب بالشمال الغربي بـ 7,72 مليون قنطار قرابة 39% من الانتاج الوطني محققا تطورا بـ 15,7 % بالنسبة للفترة الممتدة (2021-2025) هذا وتحتل ولاية باجة المرتبة الأولى وطنيا في انتاج الحبوب بحوالي 2,83 مليون قنطار نحو 24 % تليها ولاية جندوبة بـ 2 مليون قنطار فولاية سليانة بـ 1,5 مليون قنطار ثم ولاية الكاف بـ 1,39 مليون قنطار.



ويرتبط تطور الإنتاج بتحسن معدل التساقطات واستعمال الفلاحين لبذور مختارة وأسمدة ممتازة إضافة إلى دور شركات الأحياء والتنمية الفلاحية والبالغ عددها 85 بولايات الشمال الغربي أين تستغل حوالي 35.7 ألف هك بالإضافة إلى 07 مركبات فلاحية و03 وحدات إنتاجية و374 مقسما للفنيين و1197 مقسما للفلاحين الشبان. أما بالنسبة لتجميع الحبوب فيبلغ عدد مراكز الخزن 105 مركزا بطاقة جملية في حدود 5467 ألف طن وقد احتلت ولاية باجة المرتبة الإولى على مستوى ولايات الشمال الغربي في التجميع بنسبة 48.7%.

تساهم منظومة الحبوب في تعزيز الأمن الغذائي وتقليص واردات الحبوب، كما توفر آلاف مواطن الشغل في الإنتاج والحصاد والتجميع والنقل والتحويل، بالإضافة لدعمها للصناعات الغذائية خاصة إنتاج السميد والدقيق والعجين الغذائي. ورغم التطور في الإنتاج إلا أن المنظومة تواجه جملة من الإشكاليات بتفاقم مديونية الفلاحين وتواضع مستوى الخدمات الفلاحية المسداة إضافة إلى نقص الميكنة الفلاحية و اضطراب عمليات تخزين الحبوب خاصة خلال مواسم وفرة الإنتاج.

منظومـــة الزياتيـــن

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
استغلال حوالي 180 ألف هك من الأراضي المغروسة للزياتين. معدل إنتاج زيتون الزيت: 90 ألف طن /عام. توفر معاصر بولايات الشمال الغربي. مواصلة عمليات غرس أشجار الزيتون الجديدة. تنوع الأصناف مما يتيح فرصا للتثمين. وجود عدد كافٍ من المشاتل النشطة. توفر إمكانيات حقيقية للري تزايد الطلب على زيت الزيتون في الأسواق الخارجية إمكانية تحقيق استقرار في الإنتاج من خلال اعتماد ممارسات زراعية أفضل واستخدام الري. فرص كبيرة للترويج لزيت الزيتون العضوي والمنتجات الحاملة لعلامات الجودة.	غياب وحدات تعليب زيت الزيتون غياب لهياكل مساندة للقطاع : ديوان الزيت. صعوبة الترويج للمنتوجات المحلية. عدم تثمين زيت زيتون الشمال الغربي رغم جودته. عدم تثمين فواضل الزيت زيتون (المرجين والفيتورة). تحول جزء من المساحات المخصصة لزراعة الحبوب إلى غراسة الزياتين. غياب سوق جهوي لتنظيم المنظومة(السعر والتسويق) صعوبة تمويل مشاريع تعليب الزيت. اختلال التوازن في تمركز المعاصر. مشاكل بيئية في تصريف المرجين والفيتورة. أغلبية المنتوج يقع تصديره خاما. نقص أعمال الصيانة، وعدم انتظام عمليات التقليم (سواء للتربية أو الصيانة) ندرة أو انعدام التسميد الآزوتي والعضوي (السماد البلدي) ضعف مستوى الانخراط في برنامج التأهيل والبرنامج الوطني للجودة) الحاجة إلى تحسين ظروف تخزين الزيتون والزيوت داخل المعاصر	تعليب زيت الزيتون نصف المصبرات الغذائية (زيتون طاولة) إضافة زيت الزيتون كمنكهات للزيوت العطرية. تثمين فواضل معاصر زيت الزيتون ظهور بعض وحدات عصر الزيتون الموجهة لإنتاج زيوت زيتون عالية الجودة وزيوت معبأة. استغلال المنتجات الثانوية للإنتاج (خشب التقليم، نقل الزيتون، مياه العصر/المرجين...) بالشكل الأمثل محلياً ويمكن أن يشكل مصادر دخل مستقبلية

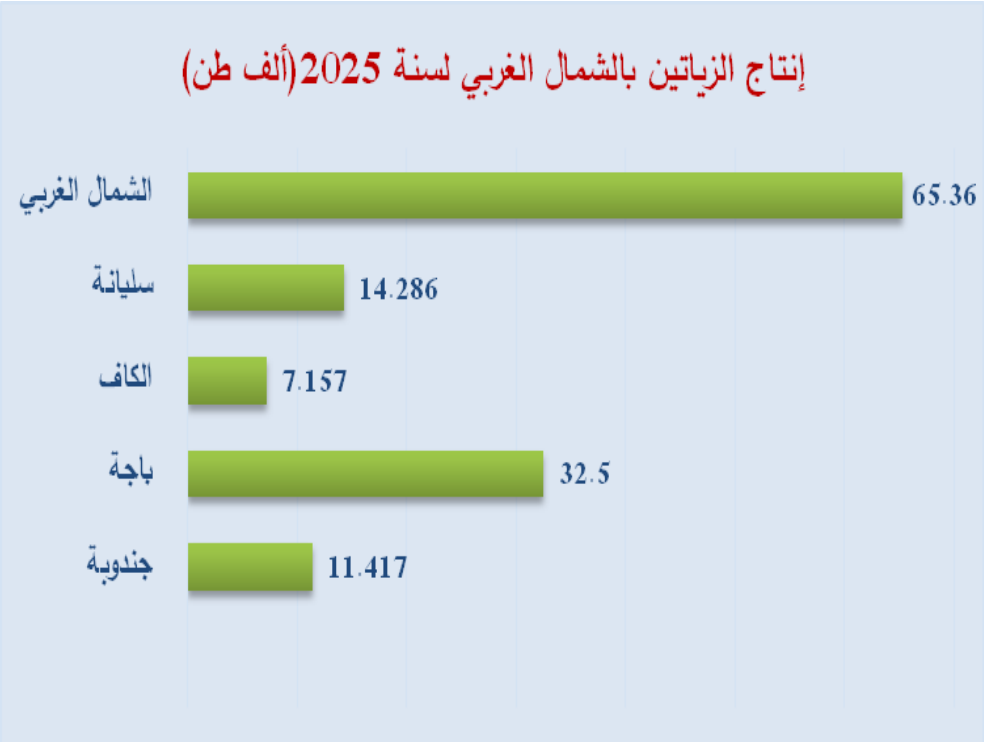
تبلغ المساحات المخصصة لزراعة الزياتين في الشمال الغربي 180 ألف هك وتتميز الغراسات بتنوعها بين الزياتين المخصصة لإنتاج الزيت وزيتون المائدة، مع توفر أصناف ذات جودة عالية أبرزها الشتوي والوسلاتي والشملالي وتختلف الكميات المنتجة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المناخية ، حيث سجل الشمال الغربي إنتاجا يقدر بـ65.36 ألف طن خلال سنة 2025 مقابل 81.5 ألف طن خلال الفترة (2021-2024)، حيث شهد الإنتاج تذبذبا نتيجة التغيرات المناخية من ارتفاع في درجات الحرارة وتواتر سنوات الجفاف بالإضافة إلى نقص الري التكميلي للضيعات الكبرى وظاهرة المعاومة (التناوب في الإنتاج) بالإضافة إلى تأثر الغراسات البعلية بالأمراض الفطرية وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة الأشجار على الإنتاج .ويتوزع إنتاج الزياتين بالشمال الغربي كما يلي:

إنتاج الزياتين بالشمال الغربي لسنة 2025

الولاية	معدل الفترة (2021-2024)	انتاج سنة 2025 (ألف طن)	نسبة التطور مقارنة بالمعدل (%)
جندوبة	**13,2**	11,417	-0,14
باجة	**39,8**	32,5	-0,18
الكاف	**9,0**	7,157	-0,20
سليانة	**19,5**	14,286	-0,27
الشمال الغربي	**81,5**	65,36	-0,20
الوطني	**1046**	**1700**	0,63

المصدر : الولايات في أرقام لسنة 2025

ورغم أهمية المنظومة من ناحية الإنتاج والجودة وتطور المساحات المغروسة إلا أنها مازالت تشكو العديد من الصعوبات على غرار غياب هياكل مساندة للقطاع (ديوان الزيت) ونقص أعمال الصيانة وعدم انتظام عمليات التقليم بالإضافة إلى عدم توفر في اليد العاملة وغياب سوق جهوي لتنظيم المنظومة من ناحية تحديد الثمن المرجعي للزيتون والتسويق. هذا وتفتقر الجهة إلى وحدات تعليب زيت الزيتون كما تعاني من نقص في تثمين الزيت رغم جودته.



بالنسبة لعمليات جني ونقل وتحويل الزيتون تبرز جملة من الإشكاليات لاسيما المتعلقة بوضعية المعاصر وطرق التصرف في مادة المرجين وخاصة ما يتصل بفرشها بالأراضي الفلاحية. وفي هذا الإطار يتعين ضبط رزنامة للزيارات الميدانية لمعاينة وضعية المعاصر بالجهة والوقوف على النقائص والإخلالات المسجلة مع تحديد الأجال اللازمة لتداركها بما يضمن جاهزية المعاصر وحسن الإستعداد لاستقبال موسم الجني وتحويل الزيتون في أفضل الظروف.

تعد منظومة الزياتين من أهم المنظومات الفلاحية بالشمال الغربي، حيث تمثل نشاطا إقتصاديا وإجتماعيا أساسيا موفرا موارد رزق لآلاف الفلاحين. وقد شهد القطاع توسعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل برامج التشجير وتحسين الأصناف (الشتوي والوسلاتي والشملالي) ، إلى جانب إعتماد تقنيات حديثة في الغراسة والعناية بالأشجار.

منظومة الخضر والغلال والبقول

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
موارد طبيعية :أراضٍ فلاحية شاسعة ذات خصوبة جيدة. موارد مائية :تساقطات مطرية وموارد مائية. ظروف مناخية ملائمة تسمح بإنتاج أصناف متعددة من الخضر والغلال والبقول. إمكانات إنتاجية :ملاءمة المناطق لزراعة الفول والحمص والعدس والخضر الموسمية والأشجار المثمرة. موارد بشرية :خبرة الفلاحين وتوفر اليد العاملة الفلاحية بنية تحتية فلاحية :وجود منشآت مائية وهياكل للإرشاد والتأطير الفلاحي . إمكانات التثمين :فرص تطوير التجميع والتخزين والتبريد والتحويل الغذائي. أهم المنتوجات المحلية: الفراولة والكاكي بوشتاتة(باجة) زيت الزيتون اللاس بالكاف تين كسرى بسليانة حب ملوك مكثر وبرقو بسليانة تين دجبة بباجة رمان تستور	منتوجات محلية غير مثمنة. صعوبة ترويج اللمنتوجات المحلية. نقص المصانع المخنصة في صنع المصبرات الغذائية. افتقار المتتوجات الفلاحية البيولوجية لعلامات الجودة. غياب هياكل مساندة للقطاع : مركز النهوض بالصادرات...	خزن وتبريد الخضر والغلال صنع المصبرات(كبار، فلفل ...) تكييف الخضر تجفيف الطماطم وبعض المواد الفلاحية الأخرى صنع العصير صنع المربي تحويل الغلال إلى مستحضر غذائي (لصناعة مشتقات الحليب والمرطبات...) إنتاج مسحوق البصل إنتاج عجين اللوز والفواكه الجافة إنتاج النكهات الطبيعية إنتاج المضافات الطبيعية

تتميز منطقة الشمال الغربي بتنوع ظروفها الطبيعية والمناخية، وبوجود مناطق ملائمة لزراعة الخضر والغلال والبقول ، حيث تعد منظومة الخضر والغلال والبقول من أهم المنظومات الفلاحية بولايات الشمال الغربي وتمتد على مساحة حوالي 85 ألف هك وتلعب دورا هاما في تنشيط الاقتصاد المحلي. تساهم ولايات الشمال الغربي

بنسب مهمة في الإنتاج الوطني فيمثل معدل إنتاج البقول 465 ألف قنطار سنويا ما يمثل 50% من الإنتاج الوطني ومعدل إنتاج الخضر 600 ألف طن (البطاطا حوالي 60 ألف طن أي ما يمثل 20% وطنيا والطماطم 250 ألف طن). أما معدل إنتاج الأشجار المثمرة فيقدر بـ 90 ألف طن سنويا ومن أبرز منتجات الأشجار المثمرة بالشمال الغربي الخوخ، الإجاص ،التفاح، حب الملوك و التين...

ورغم أهمية المنظومة إلا أنها تواجه جملة من الإشكاليات، أبرزها التأثر بتفاوت التساقطات ونقص في توفر مياه الري وارتفاع تكاليف الإنتاج إذ ترتفع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة البذور والأسمدة واليد العاملة. كما يعاني المنتجون من تقلب أسعار البيع عند الإنتاج وعدم استقرار المردودية ، فضلا عن محدودية إمكانيات التجميع والتبريد والخزن في بعض المناطق، مما يساهم في ارتفاع الخسائر بعد جني المنتوج .

ولتطوير المنظومة وجب تحسين التصرف في الموارد المائية من خلال اعتماد تقنيات المقتصدة في مياه الري ودعم الفلاحين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وتحسين الإحاطة الفنية والإرشاد الفلاحي .كما يستوجب العمل على تنظيم مسالك التوزيع والتسويق والحد من تدخل الوسطاء، وتشجيع إحداث مراكز لتجميع المنتجات وفرزها وتبريدها.بالإضافة إلى تعزيز دور المجامع التنموية والتعاونيات الفلاحية في مجال الإحاطة والإرشاد وتشجيع التصنيع الغذائي وتثمين المنتجات المحلية بما يضمن تحسين دخل الفلاحين وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية بالجهة.

تعرف منطقة الشمال الغربي بملائمتها لزراعة الخضر والغلال والبقول على مساحة 85 ألف هكتار وتعتبر ركيزة أساسية للأمن الغذائي . وتتمثل أبرز تحديات المنظومة في نقص مياه الري وارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلب الأسعار إضافة إلى ضعف إمكانيات الخزن والتبريد والتصنيع الغذائي.

منظومـــة اللحـــوم

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
قطيع هام من الأبقار والأغنام والماعز توفر المراعي الطبيعية والمساحات العلفية(484.5 الف هك غابات ومراعي). إنتاج الحبوب والأعلاف التي تساهم في تغذية القطعان. مساحة المخصصة لزراعة الأعلاف110.7 ألف هك (إنتاج الأعلاف سنويا يقدر بـ1243 ألف طن) خبرة المربين وتقاليد تربية الماشية. وجود منشآت بيطرية وهياكل للإرشاد والتأطير.	غياب وحدة لتحويل اللحوم الحمراء غياب لمسلخ عصري مجهز تسرب القطيع للدول المجاورة تراجع أعداد القطيع ارتفاع كلفة الأعلاف تراجع الزراعات العلفية الخضراء	وحدة لتحويل اللحوم مسلخ بجودة عالية تجميد وقص اللحوم تربية الأرانب والسمان وحدة لإنتاج الأراخي المؤصلة وحدة لإنتاج فحول الأراخي المؤصلة إمكانية تطوير وحدات التسمين والذبح والتبريد والتوزيع

يمتلك الشمال الغربي إمكانات هامة في مجال الإنتاج الحيواني لوفرة الموارد الطبيعية والخبرة في تربية الماشية تؤهله لتطوير منظومة اللحوم والتي تستند أساسا إلى تربية الأبقار والأغنام والماعز والدواجن.

ويبرز الجدول الموالي أهمية الثروة الحيوانية بولايات الشمال الغربي مع تفاوت واضح في توزيعها حسب الأصناف والولايات. وتعتبر الأغنام أهم مكون للثروة الحيوانية بالجهة إذ يبلغ عددها 1207 ألف أنثى تتركز أساسا في ولايتي سليانة والكاف مقابل 1355.5 ألف أنثى سنة 2021. بينما يبلغ عدد الماعز 185.2ألف أنثى(20 %من القطيع الوطني) هذا وتساهم ولاية جندوبة بـ 40% من القطيع الجملي الجهوي من الماعز (مقابل 233.5 ألف أنثى سنة 2021).

يقدر قطيع الأبقار بالجهة بـ 136.7 ألف أنثى مؤصل وشركي ومحلي مقابل 152 ألف أنثى سنة 2021 وترتكز أساسا بولاية جندوبة بنسبة41% وبولاية باجة بنسبة 40%.

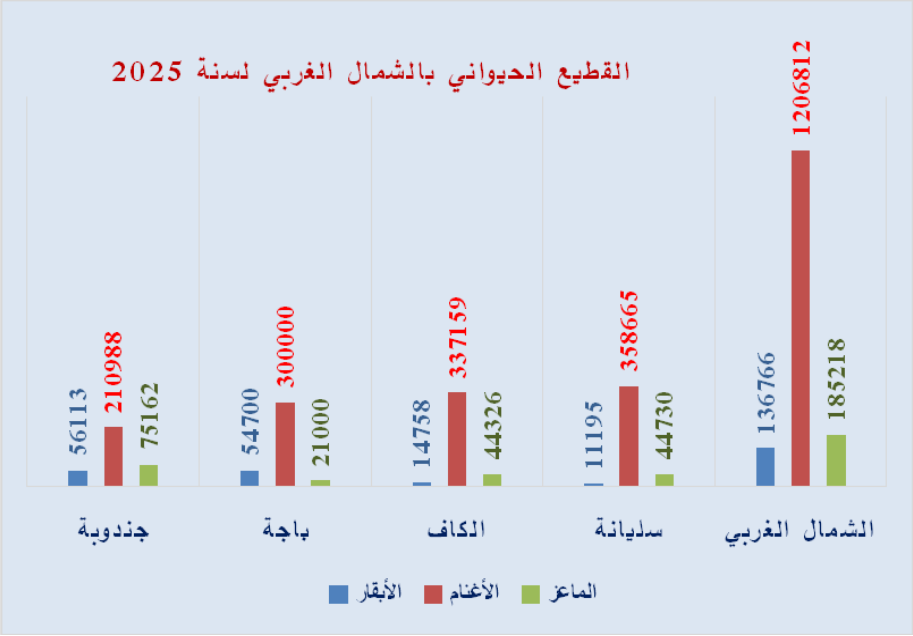
القطيع الحيواني بالشمال الغربي لسنة 2025

الصنف	جندوبة	باجة	الكاف	سليانة	الشمال الغربي
الأبقار	56113	54700	14758	11195	136766
الأغنام	210988	300000	337159	358665	1206812
الماعز	75162	21000	44326	44730	185218

المصدر : الولايات في أرقام لسنة 2025

يبلغ إنتاج اللحوم الحمراء نحو 45 ألف طن سنويا أي ما يعادل 40%من الإنتاج الوطني (مقابل 49.8ألف طن سنة 2021) وحافظ انتاج اللحوم البيضاء على نفس مستوى الإنتاج في حدود 39.8 ألف طن وهو ما يبرز أهمية مساهمتها في تزويد السوق المحلية والوطنية ودعم الأمن الغذائي.

وتضم الجهة 20 وحدة لتربية دجاج اللحم و09 وحدات لتربية الديك الرومي الموجه لإنتاج اللحوم بالإضافة إلى وحدتين لتربية دجاج البيض مما يعكس تنوع أنشطة الإنتاج الحيواني وإمكانات تطوير منظومة اللحوم وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الفلاحي الجهوي.



تواجه منظومة اللحوم بالشمال الغربي جملة من الإشكاليات، أبرزها ارتفاع كلفة الأعلاف وتذبذب توفرها، وتراجع المراعي خلال فترات الجفاف، إلى جانب ارتفاع تكاليف العلاج البيطري ومستلزمات التربية .كما تعاني بعض المناطق من ضعف إمكانيات التجميع والتخزين والتبريد، فضلا عن تقلب أسعار الحيوانات واللحوم وضعف تنظيم مسالك التسويق، مما يؤثر سلبا في مردودية المربين واستقرار مداخيلهم والقدرة على تزويد السوق بصفة منتظمة. نشهد ولايات الشمال الغربي في سنة 2025 تراجعا في حجم القطيع ولاسيما الأبقار إلى جملة من العوامل من أبرزها تأخر استكمال عملية ترقيم القطيع وارتفاع كلفة الأعلاف وتراجع توفر المواد العلفية إلى جانب تسرب جزء من القطيع نحو الدول المجاورة. كما ساهمت صعوبات النفاذ إلى مصادر التمويل في الحد من قدرة المربين على المحافظة على قطعانهم وتنمية نشاطهم.

ولتطوير منظومة اللحوم وجب تعزيز إنتاج الأعلاف المحلية وتحسين استغلال المراعي بالإضافة إلى دعم المربين وتوفير الإحاطة الصحية والبيطرية اللازمة .كما وجب اعتماد أساليب إنتاج حديثة ومحسنة وتشجيع التجميع والتعاون بين المربين بالإضافة إلى تنظيم مسالك التوزيع والتسويق و تطوير منشآت الذبح والمراقبة الصحية والتبريد بالإضافة إلى اعتماد برامج لتحسين السلالات ورفع الإنتاجية وترشيد كلفة التربية بما يساهم في تحسين مردودية المربين وضمان جودة اللحوم واستقرار التزويد بالسوق.

يمتلك الشمال الغربي إمكانات هامة في مجال الإنتاج الحيواني لوفرة الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية أبرزها قطيع الأغنام (25 %من القطيع الوطني) متواجدة أساسا بولايتي سليانة والكاف والماعز (20% من القطيع الوطني) خاصة بولاية جندوبة غير أن حجم قطيع الأبقار شهد سنة 2025 تراجع ملحوظا نظرا لارتفاع كلفة الأعلاف وعمليات التهريب، ورغم ارتفاع مستوى الإنتاج إلا أن المنظومة تفتقر إلى الإندماج مع القطاع الصناعي (وحدات لتحويل وتجميد وقص اللحوم...)

منظومـــة الألبـــان

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
مقومات طبيعية وفلاحية وبشرية هامة قطيع هام من الأبقار والأغنام والماعز (وفرة الأراضي الزراعية والمراعي) وفرة الموارد العلفية(25 وحدة لإنتاج العلف المركز بطاقة انتاج تقدر بـ20 ألف طن/السنة) 08 مجامع في مجال الإنتاج الحيواني 10 وحدات لصنع الأجبان الطازجة وحدة مركزية للحليب ببوسالم	48% من إنتاج الحليب يقع تحويله في الجهة. مستوى إدماج تربية الأبقار الحلوب في المناطق السقوية دون المطلوب. نسبة ضعيفة في تربية الماعز في المناطق الجبلية. تراجع هامش الربح وتزايد الصعوبات المالية للمربين تراجع إنتاج الحليب وارتفاع كلفة التغذية بطء تحديث الضيعات وضعف الإنتاجية ضياع فرص خلق القيمة المضافة ومواطن الشغل	صناعة وتحويل الألبان. مصنع أجبان من حليب الأغنام والماعز. تربية الأبقار الحلوب. منشأة لإنتاج أجبان حليب الماعز العضوي. إحداث عيادات بيطرية. مصنع لمنتجات الألبان (إنتاج الحليب والقشدة والزبادي) إنشاء مراكز تجميع مجهزة بتكنولوجيات حديثة ووحدات تبريد مباشرة في الضيعات.

تكتسي منظومة الألبان بالشمال الغربي أهمية كبرى لأهمية القطيع بالجهة وتوفر المراعي الخصبة والموارد العلفية إضافة إلى تقاليد الفلاحية للجهة. وتعتبر منظومة الألبان ركيزة أساسية في توفير مادة الحليب جهويا ووطنيا حيث يقدر إنتاج الحليب بـ 363 ألف طن سنويا نحو 30%من الإنتاج الوطني. وتعتبر ولاية جندوبة المساهم الرئيسي في انتاج الشمال الغربي بنسبة 45%تليها ولاية باجة بنسبة 31% أما ولايتي سليانة والكاف فتوفران 24% من إنتاج الشمال الغربي.

يتركز بالجهة 63 مركزا لتجميع الحليب بطاقة تجميع جملية تقدر بحوالي 351.3 ألف طن هذا وتبلغ الكمية المجمعة 244.7 ألف طن يتم تصنيع منها سوى 4.3 ألف طن.

تواجه منظومة الألبان بالشمال الغربي جملة من الإشكاليات التي تحد من تثمين الإمكانات الطبيعية والفلاحية المتوفرة بالجهة، وفي مقدمتها ارتفاع كلفة الإنتاج، وخاصة الأعلاف، وضعف استقرار الموارد العلفية بفعل التغيرات المناخية، إلى جانب محدودية الاستثمار في تحديث الضيعات والمحافظة على القطيع والحد من عمليات التهريب . كما تبرز صعوبات مرتبطة بتفاوت التغطية بمراكز تجميع الحليب والتبريد، وارتفاع كلفة النقل، والمحافظة على الجودة. فضلا عن تشتت المنتجين وضعف تنظيمهم الاقتصادي ومحدودية تثمين الإنتاج محليًا .

تتمثل الحلول المقترحة في اعتماد مقاربة متكاملة تهدف إلى خفض كلفة الإنتاج و تطوير الإنتاج العلفي المحلي وتحسين السلالات والإنتاجية، والتحكم في كلفة الإنتاج، ودعم تحديث الضيعات ومراكز تجميع الحليب والتبريد والنقل، وتيسير التمويل وتنظيم المربين، مع تشجيع تحويل الحليب ومشتقاته، وتعزيز الإحاطة الفنية والجودة والتأقلم مع التغيرات المناخية، وتحقيق التكامل بين مختلف حلقات المنظومة بما يضمن استدامة هذه المنظومة وتحسين مداخيل المربين.

تكتسي منظومة الالبان بالشمال الغربي أهمية كبرى لتوفر المقومات الطبيعية والفلاحية من قطيع مؤصل وشركي وثراء المراعي و الأعلاف حيث تبلغ نسبة المساهمة في الإنتاج الوطني في مادة الحليب بـ30 % لا يتم تحويل سوى 48 % منه في الجهة وهو ما يبرز إشكاليات ضعف الإندماج بين القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية.

منظومة الصيد البحري

الموارد والامكانات	التحديات	فرص الاستثمار
شريط ساحلي على طول 51 كلم ميناء للصيد البحري مجهز مخزون سمكي بحري يقدر بـ 21 ألف طن لا تتجاوز طاقة استغلاله 10% منتوجات بحرية مثمنة في الأسواق الخارجية تواجد 14 سد كبير و101 سد تلي نوعية المياه العذبة بالسدود ملائمة لعدة أنواع من الأحياء المائية. معدل انتاج سنوي من الأسماك بالمياه العذبة يقدر بحوالي 750 طن أسطول الصيد البحري: 193 مركب منها 114 مركب للصيد الساحلي و09 مراكب للصيد بالأعماق و03 مراكب بالأضواء و06 مراكب بالسدود و02 مراكب صيد المرجان بالغوص بجندوبة 23 مركب صيد بالمياه العذبة بدون محرك بباجة	مستوى استغلال الثروات السمكية لايتجاوز 10% غياب وحدة لتعليب منتوجات الصيد البحري. محدودية البنية التحتية والتجهيزات خاصة بموانئ الصيد البحري، ومراكز الإنزال والتجميع والتبريد والخزن. ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولا سيما أسعار المحروقات ومستلزمات الصيد وصيانة المراكب والمعدات ضعف تثمين المنتوجات السمكية بسبب محدودية وحدات التحويل والتصنيع والتعليب والتسويق صعوبة النفاذ إلى التمويل والتغطية الاجتماعية وتجديد أسطول الصيد. التحديات البيئية المرتبطة بتدهور النظم الإيكولوجية المائية، وتلوث بعض الموارد المائية	صنع و صيانة مراكب الصيد البحري صنع شباك الصيد صنع قشور الثلج تجميد و تحويل منتوجات الصيد البحري تطوير مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة أوالأنظمة الملائمة بالسدود والبحيرات. إحداث منصات لتجميع المنتوجات السمكية وتسويقها وربط المنتجين بالأسواق الكبرى والمطاعم والنزل. تطوير مشاريع توفير الأعلاف والتجهيزات والخدمات الفنية لفائدة المستثمرين في تربية الأحياء المائية

يلعب قطاع الصيد البحري والصيد في المياه العذبة دورا حيويا في تنويع مصادر دخل السكان بالمناطق الساحلية والمناطق الريفية القريبة من المسطحات المائية بولايتي جندوبة وباجة، وتمتد الواجهة البحرية للشمال الغربي على طول 51 كم من نفزة إلى طبرقة، ورغم محدودية طول الساحل مقارنة ببقية الولايات الساحلية، فإن المنطقة تزخر بموارد سمكية متنوعة وبشعب مرجانية ذات جودة عالية وإمكانيات واعدة للتنمية.

يتكون الأسطول من 193مركبا منها 114 مركب صيد ساحلي بمحرك في جندوبة و09 مراكب صيد بالأعماق و03 مراكب بالأضواء و06 بالسدود ومركبي صيد المرجان بالغوص في حين لا يتواجد بباجة سوى 23 مركب صيد بالمياه العذبة بدون محرك.



✓ **الصيد البحري: الشريط الساحلي لولايتي جندوبة وباجة**

تتركز الأنشطة أساسا حول ميناء الصيد البحري بطبرقة الذي يعد من أهم المنشات المينائية تجهيزا بالجهة. ويمارس الصيد التقليدي على سواحل طبرقة ونفزة ويعتبر نشاطا اقتصاديا تكميليا على المستوى المحلي. وتقدر الطاقة الإنتاجية المحتملة للموارد السمكية بالجهة نحو 21ألف طن سنويا.إلا أن هذه الإمكانات لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. على الرغم من الموقع الإستراتيجي لميناء الصيد البحري بطبرقة فإن مستوى الإنتاج المسجل يظل محدودا نظرا لصعوبة الظروف الطبيعية لا سيما ارتفاع الأمواج والتيارات البحرية وضعف البنية الأساسية المينائية خارج طبرقة. وبالتالي فإن نسبة الإنتاج المسجلة بالميناء لا تتجاوز 10% من الإمكانات التقديرية رغم تنوع وثراء الموارد السمكية بالجهة.

✓ **الصيد بالمياه العذبة**

أصبحت السدود الكبرى بالجهة لاسيما سد سيدي البراق بنفزة وسد سيدي سالم بتستور وسد كساب بعمدون فضاءات لممارسة أنشطة الصيد في المياه العذبة. وتساهم هذه المنشات المائية في دعم الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل لفائدة السكان المحليين. غير أن استدامة هذا النشاط يقتضي مزيدا من اليقظة بشأن جودة المياه خاصة في ظل ارتفاع تركيز بعض المغذيات التي يمكن أن تؤثر مستقبلا على جودة الثروة السمكية بالسدود.

يمكن لأنشطة الصيد بالجهة أن تتطور شريطة تعزيز التجهيزات والبنية الأساسية وتطوير مختلف أشكال الدعم والمرافقة بتكثيف برامج تكوين الصيادين وتأهيلهم في مجال استعمال المعدات والتجهيزات الحديثة مما يساهم في تحسين الإنتاجية وظروف العمل وتعزيز استدامة النشاط. وفي هذا الإطار أصبح من الضروري إنجاز دراسة لتشخيص واقع وأفاق قطاع الصيد البحري في الشمال الغربي.

إن الشريط الساحلي بالشمال الغربي ولا سيما الواجهة الساحلية لولاية جندوبة يعتبر موردا استراتيجيا يمكن توظيفه كرافد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال اعتماد مقاربة متكاملة تقوم على تثمين الإمكانات البحرية والساحلية وربطها بالموارد الفلاحية والطبيعية للجهة. ويمكن في هذا الإطار دعم أنشطة الصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية من خلال تطوير خدمات التخزين والتحويل والتسويق ما يوفر فرصا جديدة للإستثمار والتشغيل وتطوير السياحة الساحلية والبيئية عبر تنويع المنتوج السياحي وربط الشريط الساحلي بالمناطق الغابية والجبلية والمواقع الطبيعية والثقافية (الأثرية) بما يسمح بإطالة مدة إقامة الزائر وتوسيع قاعدة المستفيدين من النشاط السياحي.

ومن جهة أخرى يمكن للشريط الساحلي أن يؤدي دورا في تعزيز الإنفتاح الإقتصادي للمنطقة من خلال تحسين البنية الأساسية والمرافق والخدمات المرتبطة بالنقل والتجارة والسياحة وتشجيع الاستثمارات في الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق والخدمات السياحية والصناعات الغذائية غير أن توظيف هذه الإمكانات يجب أن يراعي التوازن بين استغلال الموارد وحمايتها والمحافظة عى مقومات التنمية على المدى الطويل.

القطاع الفلاحي في الشمال الغربي:
أهمية وطنية واعدة لكنه يواجه تحديات

يواجه القطاع الفلاحي بالشمال الغربي تحديات متعددة، أبرزها التغيرات المناخية وشحّ المياه وتدهور التربة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنية التحتية والتسويق، وصعوبة النفاذ إلى التمويل. إلى جانب نقص اليد العاملة الشابة. ولمجابهة هذه الإشكاليات، يتعين ترشيد استهلاك المياه واعتماد التقنيات الحديثة والطاقات المتجددة، وتطوير الزراعة المستدامة والصناعات الغذائية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية ومنظومات التوزيع والتسويق، وتيسير التمويل، مع دعم البحث العلمي والتكوين وتطوير سلاسل القيمة، بما يضمن تحسين الإنتاجية وتثمين المنتجات المحلية وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

2- قطاع الصنـاعـــــة

يتوفر بالشمال الغربي موارد طبيعية وفلاحية وبشرية ومقومات لوجستية تمكّنه من تطوير نسيج صناعي متنوع، خاصة في الصناعات التحويلية والغذائية والصناعات المرتبطة بالموارد المحلية وتتمثل أبرز الإمكانات في ما يلي:



* المناطق الصناعية المتوفرة

تتوفر بالشمال الغربي 27 منطقة صناعية مهيئة على مساحة جملية في حدود 371 هك تضم 1007 مقسم صناعي منها 21 منطقة صناعية مهيئة من طرف الوكالة العقارية الصناعية بولايات الشمال الغربي على مساحة 289 هك تضم 725 مقسم و05 مناطق صناعية مهيئة من طرف المجالس الجهوية بولايتي باجة والكاف على مساحة 38 هك تضم 215 مقسم و01 منطقة صناعية مهيئة من طرف المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف على مساحة 44 هك (67 مقسم).

المناطـق الصناعيـة بالشمال الغربي

الولاية	عدد المناطق الصناعية	المساحة (هك)	عدد المقاسم
باجـــــة	11	143,76	360
جندوبـــة	05	67,00	174
الكـــــاف	04	89,00	295
سليانـــــة	07	71,00	178
الشمال الغربي	**27**	**370,76**	**1007**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

وتمثل المناطق الصناعية المهيئة عن طريق الوكالة حوالي 13.4 % من مجموع المناطق الصناعية على المستوى الوطني والبالغ عددهم 157 منطقة في حين لا تتجاوز مساحة المناطق الصناعية بولايات الشمال الغربي 5.8% من المساحة الوطنية المقدرة بـ5000 هكتار. وهو ما يعكس محدودية المساحة الصناعية المتوفرة مقارنة بعدد المناطق. ومن حيث التوزيع الداخلي تستأثر باجة بـ130 هكتارًا، حوالي 45%من مساحة الصناعية ، تليها سليانة بـ71 هكتارًا، ثم جندوبة بـ67 هكتارًا، والكاف بـ21 هكتارًا.

أما بالنسبة للمقاسم فيبلغ العدد الجملي 725مقسما، وتستحوذ باجة على 306 مقسم، أي نحو 42.2%من مجموع المقاسم بالشمال الغربي، تليها سليانة وجندوبة.

***المؤسسات الصناعية حسب القطاع (10 عمال فما فوق):**

يتسم النسيج الصناعي بولايات الشمال الغربي بتواجد 320 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق مكنت من إحداث 30767 موطن شغل أي ما يمثل حوالي 7.1% من مجموع المؤسسات الصناعية على المستوى الوطني والبالغ عددهم 4519 مؤسسة وحوالي 5.8% من مواطن الشغل المحدثة على المستوى الوطني (حوالي 527 ألف موطن شغل).

المؤسسات الصناعية حسب القطاع (10 عمال فما فوق)

المؤشر	الشمال الغربي	الوطني	النسبة مقارنة بالوطني (%)
عدد المؤسسات الصناعية	320	4519	7,1
المؤسسات المصدّرة كليا	60	2012	3,0
المؤسسات الأخرى	260	2507	10,4
مجموع مواطن الشغل الصناعية	30763	527140	5,8
مواطن الشغل بالمؤسسات المصدّرة كليا	20350	356338	5,7
مواطن الشغل بالمؤسسات الأخرى	10413	170802	6,1

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

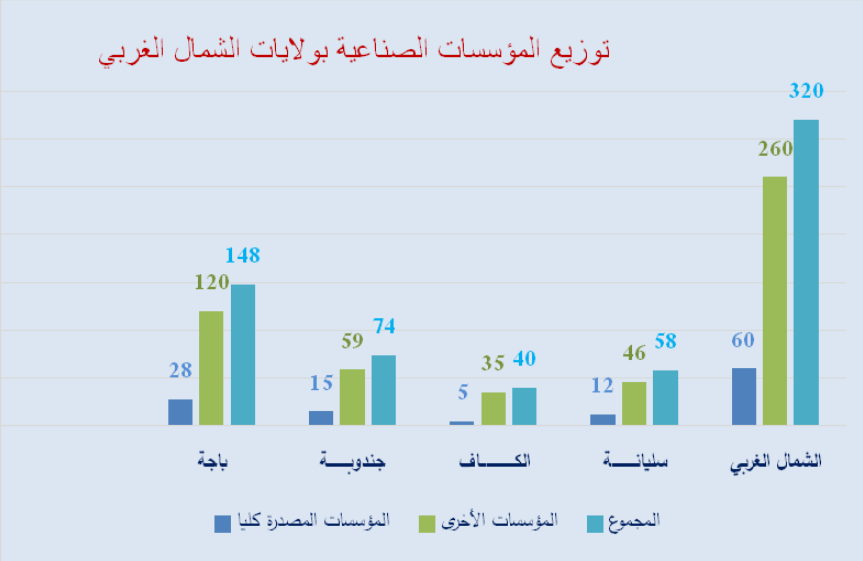
ينتصب بولاية باجة العدد الأكبر من المؤسسات الصناعية بحوالي 148 مؤسسة أي ما يعادل 46,25% من مجموع المؤسسات بالشمال الغربي تليها تباعا ولاية جندوبة في المرتبة الثانية بـ74 مؤسسة، ثم ولاية سليانة بـ58 مؤسسة، لتحتل ولاية الكاف المرتبة الاخيرة بـ40 مؤسسة وهو ما يبرز ضعف النسيج الصناعي بالولاية. في ما يلي توزيع المؤسسات الصناعية بالولايات.

توزيع المؤسسات الصناعية حسب الولايات

الولاية	المؤسسات المصدرة كليا		المؤسسات الأخرى		المجموع	
	العدد	مواطن الشغل	العدد	مواطن الشغل	العدد	مواطن الشغل
باجـــــة	28	9023	120	5888	148	14911
جندوبـــة	15	5816	59	1891	74	7707
الكـــــاف	05	446	35	1500	40	1946
سليانـــة	12	5065	46	1134	58	6199
الشمال الغربي	**60**	**20350**	**260**	**10413**	**320**	**30763**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

توفر المؤسسات الصناعية التي تشغّل 10 أشخاص فأكثر بالشمال الغربي 30763موطن شغل وتتصدر ولاية باجة الترتيب بـ14911 موطن شغل، أي ما يعادل 48.47% من مجموع التشغيل الصناعي بالشمال الغربي، تليها جندوبة بـ7707 مواطن شغل فولاية سليانة بـ6199 موطن شغل، أما الكاف فلا تتجاوز مواطن الشغل المحدثة 1946 موطنا ما يعكس ضعف النشاط الصناعي وانعدام تأثيره على التشغيل خلافا لولايتي باجة وجندوبة (73.51% من مجموع التشغيل الصناعي).



تبلغ المؤسسات غير المصدرة كليا 260 مؤسسة ما يعادل 81.25% من مجموع المؤسسات الصناعية بالشمال الغربي، مقابل 60 مؤسسة مصدرة كليا، بنسبة 18.75.% ويبرز هذا التوزيع تمركزًا نسبيًا للنشاط الصناعي بولاية باجة، تليها جندوبة، حيث تستأثر الولايتان معا بـ222 مؤسسة، أي ما يعادل 69.38% من مجموع المؤسسات الصناعية بالشمال الغربي.

تبرز أهمية المؤسسات المصدرة كليا في هيكلة التشغيل الصناعي، إذ توفر حوالي ثلثي مواطن الشغل بالشمال الغربي، رغم محدودية عددها مقارنة بمجموع المؤسسات. وتتجلى هذه الأهمية باغلب ولايات الشمال الغربي باستثناء ولاية الكاف.

يواجه القطاع الصناعي بولايات الشمال الغربي جملة من التحديات الهيكلية التي تحد من قدرته على استقطاب الاستثمارات وتحقيق القيمة المضافة وخلق مواطن الشغل أبرزها ضعف النسيج الصناعي ومحدودية الاستثمارات الخاصة إضافة إلى نقص تهيئة المناطق الصناعية والبنية التحتية اللوجستية، وصعوبات التمويل وارتفاع كلفة الإنتاج والنقل .كما تشمل ضعف تثمين الموارد المحلية، ونقص الكفاءات المختصة ومحدودية الابتكار والتصدير، وضعف الترابط بين المؤسسات الصناعية والفلاحية، إلى جانب التفاوت التنموي بين مناطق الجهة والتحديات البيئية والطاقية.

تتمثل الأولوية في الانتقال من اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج المواد الأولية إلى نسيج صناعي متكامل يقوم على تثمين الموارد المحلية وتطوير الصناعات الغذائية والتحويلية وتهيئة مناطق صناعية حديثة، وتحسين الربط اللوجستي إضافة إلى استقطاب الاستثمارات القادرة على خلق مواطن شغل مستدامة وتعزيز القيمة المضافة بالجهة.

يتوفر بالشمال الغربي فرص استثمارية واعدة بفضل تنوع موارده الفلاحية والغابية والطبيعية، وتوفر اليد العاملة ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، إضافة إلى موقعه الحدودي مع الجزائر. وتتمثل أبرز فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في تطوير الصناعات الغذائية والتحويل الفلاحي، وتثمين الموارد الغابية والنباتات الطبية والعطرية. إضافة إلى صناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية والكهربائية والطاقات المتجددة والخدمات اللوجستية. كما تتوفر فرص واعدة لإحداث مشاريع صناعية مشتركة مع الجزائر، بما يساهم في تثمين الموارد المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وخلق مواطن شغل، وتعزيز القيمة المضافة والقدرة التصديرية للجهة.

* قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور

يعد قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور بالشمال الغربي من القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنويع النسيج الصناعي وتثمين الموارد الطبيعية المحلية نظرا لما تزخر به ولايات جندوبة وباجة والكاف وسليانة من إمكانات مرتبطة بالمواد الأولية والموارد المعدنية، وفق خصوصيات كل منطقة .ويمثل هذا القطاع فرصة لتطوير إنتاج مواد البناء والمنتجات الخزفية والبلورية وتلبية حاجيات السوق إضافة إلى دعم قطاع البناء والأشغال العامة، واستقطاب الاستثمارات وخلق مواطن الشغل .

ويبلغ عدد المدخرات التي تم إكتشافها بالجهة 301 مكمن موزعة على ولايات الشمال الغربي حسب الجدول التالي:

الولاية / المادة	سليانة	الكاف	باجة	جندوبة	المجموع
كلس	11	24	32	20	**87**
حجارة رخامية	19	22	09	07	**57**
طين	22	12	26	23	**83**
رمل	09	12	21	07	**49**
جبس	04	06	05	02	**17**
دولومي	-	02	-	03	**05**
مواد أولية لصنع الإسمنت	01	01	01	-	**03**
المجموع	**66**	**79**	**94**	**62**	**301**

ولمزيد دفع القطاع وتثمين هذه المدخرات وإبراز فرص الإستثمار المتاحة، قام ديوان تنمية الشمال الغربي بإبرام إتفاقية تعاون إطارية مع نظيره الديوان الوطني للمناجم (سنة2001)، حيث قام هذا الأخير بـ 194 دراسة جيولوجية أولية و15 دراسة جيولوجية شبه معمقة ودراستين معمقتين حسب ما يبينه الجدول التالي:

مراحل الدراسات	سليانة	الكاف	باجة	جندوبة	المجموع
دراسات جيولوجية أولية	47	53	50	44	**194**
دراسات جيولوجية شبه معمقة	03	04	04	04	**15**
دراسات جيولوجية معمقة	01	01	-	-	**02**

وتهم الدراسات الشبه معمقة المواقع التالية:

* الحجارة الرخامية (كسرى) والحجارة الكلسية في إستعمال الحصى(برقو) والمواد الأولية لصناعة الإسمنت (الجوى-سليانة الجنوبية) بولاية سليانة.

*الحجارة الكلسية والرخامية والأونيكس بجبل سيدي أحمد (نفزة) والطين الصالح للآجر براقوبة تسرة (نفزة) والحجارة الكاربوناتية بجبل القراعة (تبرسق) والرمال بالسلوقية (تستور) بولاية باجة.

*الطين الصالح للآجر بكاف الجلة (فرنانة) والصخور السيليسية ببوش (طبرقة) والطين الكاوليني ببني مطير (فرنانة) والحجارة الكلسية بكاف الجلة (فرنانة) بولاية جندوبة.

*الحجارة الرخامية بجبل أبة (الدهماني) والطين الخزفي بجبل سلاطة (تاجروين) والفضلات المنجمية الكلسية (سيدي عمر بن سالم) والطبقات الكلسية (جبل سلاطة- تاجروين) بولاية الكاف.

*** مستوى الإستغلال والتحويل :**

أ- إستخراج المواد الإنشائية (المقاطع)

يتم إستخراج مختلف المواد الإنشائية عبر حوالي 38 مقطع صناعي و38 مقطع تقليدي، لكن اغلب المقاطع الصناعية تتجه إلى إستغلال الصخور الكلسية لإستعمالها في الحصى الصالح عادة للبناء والأشغال العامة وبعض طبقات السفلية للطرقات بإعتبار الطلبات المتزايدة لهذه المادة.

ويأتي في المرتبة الثانية إستغلال الرمل الصالح للبناء والأشغال العامة. أما في المرتبة الثالثة فنجد إستغلال الحجارة الرخامية في شكل كتل (خاصة مناطق بني حازم بسليانة وشمتو بجندوبة ووادي السواني بالكاف) والتي أغلبها يقع تحويله خارج الإقليم لتواجد معامل التحويل في الأقطاب الإقتصادية الكبرى (إقليم تونس الكبرى - الساحل والوطن القبلي) بحيث لا يستفاد الإقليم من القيمة المضافة والطاقة التشغيلية التي يضيفها التحويل والتصنيع.

أما باقي المواد كالجبس والدولومي وغيرها فإستغلالها مازال ضعيف جدا أو يكاد يكون منعدما عبر مقاطع تقليدية ذات مردود ضعيف.

ب- التحويل والتصنيع:

مازال مستوى التحويل والتصنيع دون المستوى المرجو خاصة في مجال الطين الكاوليني في صناعة المربعات الخزفية أو الطين الصالح لصناعة الآجر بالرغم من توفر المادة الأولية كما وكيفا. كذلك نسجل نقص على مستوى تحويل الحجارة الرخامية خاصة بولاية سليانة وجندوبة بالرغم من تواجد مناطق إستغلال معروفة على المستوى الوطني كشمتو بوادي مليز وبني حازم بمكثر.

أما على مستوى النسيج الصناعي المتواجد بالإقليم حاليا فهو ضعيف جدا لا يرتقي إلى مستوى الإمكانيات المتوفرة حيث نذكر تواجد:

- 05 وحدات لصناعة مربعات الجليز.
- 03 وحدات صناعية لصناعة الآجر والقرميد.
- 02 وحدات صناعية لمربعات الخزف "Faïencerie"
- 13 وحدة صناعية لتفصيل وتحويل الرخام.

هذا إضافة إلى بعض الوحدات الأخرى التقليدية لعجين الخزف والأواني الفخارية وتفصيل الرخام وصناعة الفسيفساء.

تتمثل أبرز الإشكاليات التي تعيق تطور قطاع المواد الإنشائية بالإقليم في غموض الوضعية العقارية للمكامن وطول الإجراءات الإدارية وتعقّد مسار الحصول على التراخيص، إلى جانب ارتفاع كلفة الدراسات الاستكشافية والاستثمار في الصناعات التحويلية .كما يعاني القطاع من ضعف تثمين المواد الأولية محليًا، ونقص اليد العاملة المختصة والتكنولوجيات الحديثة، ومحدودية الشراكات الفنية، فضلًا عن ضعف البنية التحتية للنقل وغياب الربط بالسكك الحديدية والغاز الطبيعي قرب المكامن الهامة .وتضاف إلى ذلك الطرق التقليدية للاستغلال وما ينجر عنها من تبذير للموارد وتأثيرات بيئية سلبية، وصعوبة الوصول إلى بعض المواقع بسبب نقص المسالك، إلى جانب عدم جاهزية بعض المناطق الصناعية وضيق المقاسم المتاحة، مما يحدّ من جاذبية الإقليم للاستثمار ويقلّص فرص خلق القيمة المضافة ومواطن الشغل.

تتمثل الحلول المقترحة لتطوير قطاع المواد الإنشائية في تسوية الوضعيات العقارية للمكامن وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيد مسار إسناد التراخيص، مع إقرار حوافز مالية وجبائية لتشجيع الاستثمار في الدراسات الاستكشافية والصناعات التحويلية .كما يتعين تطوير البنية التحتية والطرقات والمسالك المؤدية إلى مواقع الاستغلال والعمل على الربط بالسكك الحديدية. ويُقترح كذلك تحديث تقنيات الاستغلال والتحويل للحد من تبذير المواد الأولية والتقليص من التأثيرات البيئية، وتشجيع الشراكات الفنية مع المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والخبرات إلى جانب تطوير التكوين المهني والجامعي في اختصاصات المواد الإنشائية والصناعات المرتبطة بها، بما يساهم في تثمين الموارد المحلية ورفع القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع وخلق مواطن شغل جديدة بالجهة.

تتوفر بجهة الشمال الغربي فرص استثمارية واعدة في قطاع المواد الإنشائية أبرزها تطوير واستغلال المقاطع والمكامن غير المستغلة، وإحداث وحدات صناعية لتحويل المواد الأولية محليا، خاصة في مجالات الإسمنت ومشتقاته والآجر والخزف والمربعات الخزفية وتقطيع وصقل الرخام والحجر الطبيعي، بما يساهم في رفع القيمة المضافة للموارد المحلية .كما تمثل إعادة تثمين مخلفات المقاطع واستعمال المواد المعاد تدويرها في البناء، واعتماد تقنيات الإنتاج المستدام والمواد الصديقة للبيئة، مجالات واعدة للاستثمار، إلى جانب تطوير الصناعات المرتبطة بالعزل الحراري ومواد البناء الحديثة .ويمكن أن تساهم هذه المشاريع في استقطاب الاستثمارات الخاصة والأجنبية، وتعزيز التكامل بين الأنشطة الاستخراجية والصناعات التحويلية، وخلق مواطن شغل جديدة ودعم التنمية الاقتصادية بالجهة.

القطاع الصناعي في الشمال الغربي:

قطاع واعد ذو أهمية استراتيجية وآفاق تنموية رغم التحديات القائمة

على الرغم من التشجيعات المستمرة على التنمية الجهوية والتوجهات التصنيعية المختلفة التي عرفتها البلاد مازال القطاع الصناعي بالشمال الغربي يحتل مكانة محدودة جدا داخل المجال الصناعي التونسي مقارنة بالمستوى الوطني، إذ تعرف الخارطة الصناعية شبه جمود على مستوى عدد المؤسسات ومواطن الشغل التي لم يتجاوز نصيب كل منها 5%من المجموع الوطني ، واستمرت القاعدة الصناعية متواضعة في غياب إرادة تصنيعية واضحة وفي إطار سوق ضيقة وصعوبات متعددة للحصول على موارد التمويل زيادة عن العديد من العراقيل الأخرى.

3-قطاع الخدمـــات

يمثل قطاع الخدمات ركيزة هامة في اقتصاد الشمال الغربي والبلاد ككل ويضم مجالات السياحة والصناعات التقليدية والمهن الصغري والنقل والحركية التجارية بالمعابر الحدودية .

1- قطاع السياحة

الموارد والإمكانات	التحديات	فرص الاستثمار
منطقة سياحية مهيئة بطبرقة-عين دراهم مطار دولي وملعب صولجان بطبرقة (هك110) مركب رياضي بعين دراهم ميناء ترفيهي بطبرقة وجود 3 مناطق عبور حدودية 14 موقع أثري هام بكل من دقة وبلاريجيا واللاس ومكثر ومائدة بيوغرطة... 04 منابع للمياه السخنة (حمام سيالة بباجة وحمام بورقيبة بجندوبة وحمام ملاق بالكاف وحمام بياضة بسليانة) مغاور مصنفة عالميا(عين الذهب بسليانة) 04 حدائق وطنية و06 محميات طبيعية	ضعف البنية التحتية والتجهيزات السياحية، محدودية الربط والنقل نحو المواقع السياحية الداخلية، ضعف تنويع المنتوج السياحي واستمرار الطابع الموسمي للنشاط، محدودية الاستثمار الخاص ونقص التمويل الموجه لإحداث وتطوير المؤسسات السياحية. صعوبات في الترويج والتسويق للوجهة السياحية، وضعف تثمين المواقع الطبيعية والأثرية والتراث الثقافي، نقص الموارد البشرية المؤهلة والخدمات ذات الجودة العالية التحديات البيئية المرتبطة بالمحافظة على الغابات والموارد المائية والمناطق الساحلية، ضعف التنسيق بين المتدخلين ومحدودية إدماج السياحة ضمن المسارات الاقتصادية المحلية	محطة استشفائية عصرية إقامة ريفية دار ضيافة ضيعة فلاحية سياحية مطعم سياحي فضاء ترفيهي تنشيط سياحي (سياحة ايكولوجية، ثقافية،...). دليل سياحي إحداث وحدات للإقامة والمطاعم التقليدية، وفضاءات الترفيه العائلي والرياضي

تعد منظومة السياحة بالشمال الغربي التونسي من المنظومات الواعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجهة لما تزخر به من مقومات طبيعية وبيئية وثقافية وتاريخية متنوعة. إذ تجمع المنطقة بين الشريط الساحلي الممتد لى طول 51 كلم والغابات والجبال والعيون السخنة والموارد المائية، إلى جانب المواقع الأثرية والموروث الثقافي محلي. وتوفر هذه الخصوصيات فرصا هامة لتطوير السياحة الشاطئية والإيكولوجية والجبلية والاستشفائية والثقافية لريفية بما يساهم في تنويع النسيج الإقتصادي، واستقطاب الإستثمارات وخلق فرص العمل ودعم المبادرة الخاصة لتنمية المستدامة .

يتواجد بالشمال الغربي مطار دولي بطبرقة بطاقة استيعاب 250 ألف مسافر سنويا وميناء ترفيهي بطبرقة 54 نزلا بطاقة استيعاب تقدر بـ5561 سريرا بالإضافة إلى ملعب صولجان دولي على مساحة 110هك. إلى جانب 0 حدائق وطنية (الحديقة الوطنية بالفايجة جندوبة، الحديقة الوطنية بوادي الزان جندوبة، الحديقة الوطنية جبل السرج ليانة، الحديقة الوطنية بجبل شيطانة كاب نيقرو بين باجة وبنزرت) تمتد على مساحة حوالي 12 ألف هكتار و06 حميات طبيعية لها خصائص مميزة بها أكثر من 30 نوع من الثدييات و43 غزالا نادرا بجبل السرج والأيل الأطلسي لفائجة وأكثر من 20 نوع من الزواحف إضافة إلى 700 نوع من النباتات.





كما تزخر الجهة برصيد أثري وثقافي متنوع يضم حوالي 13 موقعا أثريا مصنفا، من أبرزها دقة وبلاريجيا وشمتو ومكثر، فضلا عن عدد هام من المعالم والمواقع التاريخية التي تعكس تعاقب الحضارات على المنطقة.





وتتوفر كذلك إمكانات هامة في مجال السياحة الإستشفائية، من خلال وجود حوالي 14 منبعا إستشفائيا من أهمها حمام بياضة وملاق وحمام بورقيبة وحمام سيالة وهي محل اهتمام فئة من الزائرين للاستشفاء والاستجمام، إلى جانب العديد من العيون الطبيعية والمجاري المائية (عين سلطان، عين بوسعدية...) والشلالات (كسرى القديمة، بني مطير...). كما تستفيد الجهة من وجود شريط ساحلي يمتد على حوالي 51 كلم، وخاصة بمنطقتي طبرقة وعين دراهم، بما يتيح الجمع بين السياحة الساحلية والجبلية والبيئية والإستشفائية. ويعزز هذا الرصيد توفر 09 مسالك سياحية بما يفتح المجال لتطوير السياحة الريفية والجبلية والبيئية والثقافية وخلق فرص إقتصادية جديدة.

يمتلك الشمال الغربي التونسي مقومات سياحية متنوعة تجمع بين الثروات الطبيعية والبيئية، والمواقع الأثرية والثقافية، والإمكانات الساحلية والجبلية والاستشفائية. ورغم هذا التنوع والثراء، يبقى تثمين هذه المقومات رهينا لتطوير البنية الأساسية والتجهيزات السياحية، وتحسين الربط والنفاذ إلى المواقع، وتنويع المنتوج السياحي بالإضافة إلى تعزيز الترويج والتسويق، بما يضمن إدماج السياحة ضمن مسار التنمية المندمجة والشاملة للشمال الغربي ويساهم في تعزيز جاذبية الجهة وتنويع اقتصادها وخلق فرص العمل ودفع التنمية المحلية.

الصناعات التقليدية

تعتبر الصناعات التقليدية من القطاعات ذات الأهمية في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية لدورها في توفير فرص العمل للشباب والنساء وتنشيط الإقتصاد المحلي إضافة إلى المحافظة على الموروث الثقافي والحرفي. كما

تساهم في دعم المناطق الداخلية وتعزيز جاذبيتها السياحية من خلال المنتوجات التقليدية التي تعكس خصوصية كل جهة وتراثها. لذلك وجب مواصلة تطوير هذا القطاع والإرتقاء بقدرته على مواكبة التحولات الإقتصادية والتسويقية.

ويقدر عدد الناشطين المتحصلين على بطاقات ووصولات تسجيل الحرفيين بولايات الشمال الغربي بـ 26204 سنة 2025 كما تتواجد بالجهة 17 منطقة وقرية حرفية وقاعة معارض بجندوبة.

تنتصب بالجهة 18 مؤسسة حرفية تعنى بالتزويق الداخلي والخارجي وصناعة الزربية والمفروشات والنسيج البدوي واللباس وإكسسوارات الموضة إلى جانب صناعة العطورات وهو ما يعكس تنوع مجالات النشاط الحرفي بالجهة. تتعدد أنشطة الصناعات التقليدية بولايات الشمال الغربي في :

- تشمل بولاية باجة أشغال النسيج الحرفي وتعتبر صناعة الزربية والمرقوم واللباس التقليدي مثل الجبة والبرنوس والقشبية من أهم الحرف المتداولة إضافة إلى التطريز التقليدي وصناعة الجلود والأحذية التقليدية والنقش والنحت على الخشب والحجارة و أشغال السمار والحلفاء والحدادة الفنية كما تشتهر الجهة بتقطير الأعشاب والزهور وصناعة الأجبان والحلويات التقليدية.

- تمتاز ولاية جندوبة بتنوع أشغال الحياكة وصناعة المنتوجات الصوفية والنقش وصناعة الخشب والخزف والفخار والتطريز والخياطة إلى جانب تقطير النباتات العطرية واستخلاص الزيوت الروحية وتعتبر هذه الحرف مصدر دخل هام لأغلبية متساكني الأرياف والغابات خاصة النساء منهم.

- يتميز قطاع الصناعات التقليدية بولاية الكاف بتنوع الحرف والمنتوجات المرتبطة بالموروث الثقافي والطبيعي للجهة. ويبرز النسيج اليدوي وصناعة الأفرشة التقليدية ولا سيما الكليم والمرقوم والحايك إلى جانب صناعة الملابس والأزياء التقليدية. كما تشهد الجهة ممارسة حرف الفخار والخزف وصناعة الأواني الطينية بالإعتماد على المواد الأولية المحلية. فضلا عن استغلال نبات الحلفاء في صناعة السلال والأطباق والأدوات المنزلية. كما تتنوع الحرف الأخرى لتشمل الحدادة الفنية والنقش على الخشب والرخام والرسم على الحرير والتطريز.
- تشتهر ولاية سليانة بالمنتوجات المزخرفة من الحرير والبلور والعنبر والنسيج اليدوي(الزربية ، المرقوم ، النسيج الحائطي...) إلى جانب الحدادة الفنية والتحف الخشبية واللباس التقليدي والتطريز اليدوي والألياف النباتية.... وسجل خلال السنوات الأخيرة بروز اختصاصات جديدة في قطاع الصناعات التقليدية بسليانة أهمها الرسم والتزويق على جميع المحامل و تقطير الأعشاب والزهور نظرا للاقبال على هذه المنتجات خلال المعارض الجهوية والوطنية المقامة وإقبال عدد من أصحاب الشهائد العليا على امتهان الحرف التقليدية وخاصة منهم خريجي المعهد العالي للفنون والحرف الجميلة، بما ساهم في تطور جودة العديد من المنتوجات، وتطور نسق

الإستثمار الخاص في القطاع. وفي هذا الإطار أحدث المعهد العالي للفنون والحرف بسليانة سنة 2005 وهو مؤسسة جامعية متخصصة في الفنون والتصميم والحرف الإبداعية يعمل أساسا على تكوين الكفاءات لدعم الإبتكار والصناعات والحرف التقليدية.

تتمتع ولايات الشمال الغربي برصيد متنوع من المواد الأولية ذات الصلة بالصناعات التقليدية مستمدة أساسا من الموارد الطبيعية والغابية والمنتجات الفلاحية المحلية. ويبرز الجدول التالي أهم المواد المتوفرة بكل ولاية والتي تمثل المقومات الأساسية لتطوير الحرف التقليدية وتنويع منتوجاتها.

أهم المواد الأولية المتوفرة بالشمال الغربي

الولاية	المواد الأولية
باجة	الصوف– الجلود– الخشب الغابي– السمار–الديس– الطرفة – القصب–الحلفاء– خشب الزيتون– عود الرمان والسفرجل– الرخام– الطين
جندوبة	الطين–المرجان–الخشب الغابي بأنواعه–الصوف– الحجارة– الزيوت–العود الأصفر–الرخام– الأصباغ الألياف النباتية.
الكاف	الصوف –الطين –الحجارة الرخامية– الحلفاء– الأعشاب الغابية – الألياف النباتية.
سليانة	الطين– الحجارة الرخامية – النباتات الغابية.

المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

تعرف ولايات الشمال الغربي بشهرة وجودة ونوعية المنتوجات التقليدية رغم معوقات قطاع صناعات التقليدية من حيث غياب وحدات الإنتاج ومحدودية إمكانيات التسويق والترويج وصعوبة النفاذ إلى الأسواق. ولتطوير القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية المحلية وجب دعم الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتثمين موارد والمنتوجات المحلية وتحسين اليات التسويق والترويج والنفاذ إلى الأسواق بما يساهم في خلق فرص العمل نشيط الإقتصاد المحلي من جهة والمحافظة على الموروث الثقافي وتعزيز الجاذبية السياحية من جهة أخرى.

3- النقـــــــل

تتوفر بالشمال الغربي بنية تحتية هامة تتكون من شبكة متنوعة من الطرقات المعبدة السيارة والوطنية والجهوية و02 خطوط للسكة الحديدية ومطار دولي بطبرقة وأسطول يشمل مجالات النقل البري والنقل البحري والنقل الجوي .

* البنية التحتية للنقل البري

– الطريق السيارة A3 الرابط بين تونس– باجة– جندوبة ليمتد لاحقا إلى الحدود الجزائرية على طول حاليا 90 كلم ليصل إلى 137 كلم.

– محاور وطنية رئيسية على طول 986 كلم أهمها الطريق الوطنية رقم 6 (تونس – باجة – جندوبة) ورقم 17 (طبرقة – جندوبة – الكاف– القصرين) ورقم 5 (الكاف – سليانة – باجة – تونس) ورقم 4 (الكاف – سليانة – تونس) ورقم 12 (الكاف– سليانة – القيروان) ورقم 7 (طبرقة – باجة – بنرزت– تونس).

– الطرقات المعبدة الجهوية والمحلية والمسالك الفلاحية على طول 7525 كلم تربط المعتمديات بمراكز الولايات وفيما بينها.

– 04 محطات للنقل البري المنتظم ويظم أسطولا هاما من الحافلات موزعة على 04 شركات جهوية للنقل البري ويساهم في ربط الولايات مع بعضها ومع بقية الولايات المجاورة .

الشركات الجهوية للنقل بولايات الشمال الغربي

الولاية	المعطيات المتوفرة	ملاحظات
جندوبـة	أسطول يفوق 140 حافلة؛ شبكة 7276 كلم ذهابا وإيابا 11625 مقعدا يوميا.	شركات عمومية مخصصة لتأمين خدمات النقل العمومي للمسافرين، اشتراكات مدرسية وجامعية ومدنية؛ كراء حافلات ونقل تعاقدي؛ وكالات في كل معتمدية...
باجـــة	أسطول يتكون من 206 حافلة ؛ شبكة مستغلة 14538 كلم ذهابا وإيابا ؛17312 مقعداً يومياً معروضة.	
الكـاف	أسطول يفوق 90 حافلة؛ تدعم مؤخرا بإستلام 16 حافلة مزدوجة جديدة لتعزيز الأسطول.	
سليانـة	أنشئت الشركة في 27 أوت 2017 بعد أن كانت الولاية تابعة لشركة النقل بالكاف. تسلمت خلال سنة 2026 قسط من الحافلات (15 حافلة) لتعزيز وتجديد أسطولها.	

* أسطول النقل غير المنتظم

يتكون أسطول النقل غير المنتظم من 1478 عربة لواج و 2413 عربة للنقل الريفي و 1641 عربة تاكسي مرخص لهم لنقل الأفراد إلى جانب 128 شاحنة لنقل البضائع.

ومن أبرز تحديات قطاع النقل البري بالشمال الغربي في تقادم البنية التحتية للطرقات والحاجة إلى صيانتها وإعادة تأهيلها خاصة بالمناطق الجبلية والريفية وتضرر بعض المحاور نتيجة الانجرافات والانزلاقات الأرضية والظروف المناخية .كما تشمل هذه التحديات محدودية الربط بين المناطق الداخلية والمراكز الاقتصادية الكبرى، وضعف النقل العمومي الجماعي وتراجع جودة خدماته من حيث التواتر والتغطية والراحة. إلى جانب نقص وسائل النقل الملائمة بالمناطق الريفية وصعوبة تنقل المواطنين نحو الخدمات الأساسية .كما يواجه القطاع ارتفاع تكاليف صيانة الطرقات وتجديد الأسطول مما يحد من انسيابية تنقل الأشخاص والبضائع ويؤثر في جاذبية الجهة للاستثمار والسياحة والتنمية الاقتصادية.

تتمثل أهم فرص تطوير قطاع النقل البري بالشمال الغربي في تدعيم مشاريع الطرقات السيارة والطرق السريعة الرابطة بين ولايات الجهة والمراكز الاقتصادية الوطنية والحدودية .كما تشمل الفرص تحسين وصيانة الطرقات الجهوية والمحلية، ومعالجة النقاط السوداء ومناطق الانزلاقات الأرضية، وتطوير النقل العمومي الجماعي وتجديد الأسطول وتحسين التغطية بالمناطق الريفية، إلى جانب إحداث مناطق لوجستية ومحطات للنقل وتجميع البضائع وربطها بالمناطق الصناعية والفلاحية.

*** النقـــل الحديـــدي**

يمثّل النقل الحديدي بالشمال الغربي رافعة استراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الربط بين الجهات، من خلال نقل المسافرين والبضائع وربط مناطق الإنتاج الفلاحي والصناعي بالمراكز الحضرية والموانئ والأسواق الوطنية حيث تتوفر بولايات الشمال الغربي خطان رئيسيان للسكة الحديدية لنقل المسافرين والبضائع على طول 498 كلم :

- خط أول يربط تونس بالجزائر عبر ولايتي باجة و جندوبة على طول 216 كلم.
- خط ثاني يربط تونس بولايتي سليانة والكاف على طول 282 كلم.

تتمثل أبرز تحديات قطاع النقل الحديدي في تقادم البنية التحتية والتجهيزات والحاجة إلى تحديثها بالاضافة إلى محدودية الربط الحديدي بين عدد من مناطق الجهة والمراكز الاقتصادية الكبرى كما يعاني القطاع من محدودية خدمات نقل المسافرين من حيث التواتر والسرعة والراحة. إلى جانب ارتفاع كلفة إعادة تأهيل الخطوط وما يتطلبه من تمويلات هامة فضلا عن ضرورة تحسين شروط السلامة والصيانة وتعزيز قدرة الشبكة على مقاومة الانقطاعات الناجمة عن الانجرافات والانزلاقات الأرضية.

وتتمثل أبرز فرص تطوير قطاع النقل الحديدي بالشمال الغربي في إعادة تأهيل وتطوير خط ماطر – طبرقة، ودراسة إحياء الخطوط الحديدية الجهوية وربطها بالشبكة الوطنية بما يعزز الربط بين مناطق الجهة والمراكز الاقتصادية الكبرى .كما تشمل هذه الفرص تطوير النقل الحديدي للبضائع الفلاحية والصناعية، وإحداث مناطق لوجستية ومحطات لتجميع المنتجات وربطها بالمناطق الصناعية والفلاحية.

*** المعابـــر الحدودية البريـــة**

يتوفر بالشريط الحدودي للشمال الغربي الممتد على طول 262 كلم، 05 معابر حدودية برية رئيسية تربطه بالقطر الجزائري منها 03 معابر بولاية جندوبة و02 معابر بولاية الكاف .

وتتمثل المعابر الحدودية بولاية جندوبة في :

- **معبر ملّولة (طبرقة):** يقع المعبر على بعد 8 كلم من مدينة ملولة و14.6 كلم على مدينة طبرقة ويمتد على مساحة 45340 م2 ، ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطنية رقم 7 ويعتبر من أهم وأنشط المعابر الحدودية في الشمال الغربي حيث يشهد حركية كبيرة للمسافرين والسياح و يقابله المعبر الحدودي أم الطبول في الجانب الجزائري (ولاية الطارف).
- **معبر ببوش (عين دراهم)** : يقع المعبر على بعد 9 كلم عن مدينة عين دراهم و 4 كلم عن مدينة ببوش وهو معبر تجاري يمتد على مساحة 11353 م2 ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطنية رقم 11 ويقابله من الجانب الجزائري المعبر الحدودي العيون (ولاية الطارف).
- **معبر غار الدماء – الجليل:** يقع على بعد حوالي 11 كم عن مدينة غار دماء وتبلغ المساحة الجملية للمعبر 24657 م2 ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطنية رقم6 ، ويقع في الجهة المقابلة له من الجانب الجزائري المعبر الحدودي أولاد مومن (ولاية سوق أهراس).

أما في ولاية الكاف فتتمثل المعابر الحدودية في:

- **معبر ساقية سيدي يوسف** : يقع المعبر في نهاية الجهة الغربية لمدينة ساقية سيدي يوسف يمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطنية رقم 5 ويمسح 14291 م2و يقابل معبر حدادة في الجزائر (على بعد حوالي 600 متر) وعلى حدود ولاية سوق أهراس وهو معبر تجاري ولعبور المسافرين.
- **معبر قلعة سنان** : يبعد حوالي 7 كيلومترات عن مدينة قلعة سنان عبر الطريق الوطنية رقم 18 على مساحة 7,218م2، ويقابل معبر المريج في الجزائر وهو معبر تجاري ولعبور المسافرين .

وتتمثل أهم الخدمات المشتركة بالمعابر في:

- تأمين إجراءات الدخول والخروج بمصالح الشرطة والديوانة.
- خدمات الاتصالات والمشرب.
- تأمين العمليات المالية والبريدية.

احتل معبر ملولة الحدودي سنة 2025 المرتبة الأولى في حركة المسافرين مع الجزائر والمرتبة الثانية على مستوى كل المعابر الحدودية التونسية، إذ بلغ عدد المسافرين عبره نحو 2.66 مليون مسافر بنمو قدره 16% مقارنة بسنة 2023 وبنسبة 1% مقارنة بسنة 2024. أما معبر ببوش فقد جاء في المرتبة الثالثة في حركة المسافرين مع الجزائر، والرابعة على مستوى جميع المعابر الحدودية، ويشكل المعبرين الحدوديين بساقية سيدي يوسف وقلعة سنان دورا مهما في تنشيط الحركة السياحية والتجارية بالجهة، إذ بلغ عدد الزوار الجزائريين الوافدين من بداية سنة 2025 إلى نهاية نوفمبر نحو 396 ألف سائح، بزيادة تفوق 13% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، منهم 220391 دخلوا عبر ساقية سيدي يوسف و176102 عبر قلعة سنان.

ويمنح هذا الدور المعابر أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة للجهة لما تضيفه من نشاط للتجارة والخدمات والسياحة الحدودية، وتتميز هذه الحركة بطابعها الموسمي إذ تبلغ ذروتها خلال الصيف والعطل والأعياد وتغلب عليها التنقلات العائلية والسياحة والتسوق، كما يعرف المعبران نشاطا تجاريا للشاحنات والعربات الخاصة في الاتجاهين مما يخلق ضغطا على عمليات العبور ويجبر أصحاب العربات على الانتظار لعدة ساعات. هذا ويبقى عدد المسافرين عبر معابر ساقية سيدي يوسف وقلعة سنان بولاية الكاف دون مستوى معابر ملولة وببوش بولاية جندوبة، وإن كان في تطور مستمر.

*** النقـــل الجـــوي**

يتوفر بالشمال الغربي مطار دولي طبرقة– عين دراهم من ولاية جندوبة حيث يمتد على مساحة إجمالية تبلغ 240هك ، وبطاقة استيعاب تقدر بـ 250 ألف مسافر سنويا. ويضم المطار مدرجا رئيسيا واحدا مجهزا بالكامل وهو قادر هندسيا على استقبال الطائرات الكبيرة. بالإضافة إلى ساحة إيواء طائرات (مربض) تمتد على مساحة 24ألف م^2 تتسع لـ 3 طائرات في نفس الوقت ومحطة ركاب رئيسية تغطي مساحة 5400 م^2.

لا يمتلك المطار أسطول طائرات خاصا به بل يعتمد على الطائرات التابعة للخطوط التونسية والخطوط التونسية السريعة كما يستقبل طائرات تابعة لشركات طيران أجنبية في إطار الرحلات العارضة .

يتسم النشاط السنوي للمطار بالدورية والموسمية، حيث لا توجد رحلات تجارية دولية منتظمة ودائمة على مدار العام، إذ تتركز أغلب الرحلات خلال الموسم الصيفي والسياحي بمعدل رحلتين أسبوعيا من وجهات أوروبية محددة (مثل بولونيا)، بالإضافة إلى تأمين بعض الرحلات الداخلية نحو مطار تونس قرطاج، ورحلات غير منتظمة وخاصة بنقل الوفود الرياضية لإقامة تربصات في المركب الرياضي بعين دراهم.

رغم أن طاقة استيعاب المطار تصل إلى 250 ألف مسافر سنويا، إلا أن الحركة الفعلية لا تزال محدودة وتقتصر على الرحلات الموسمية والعارضة، وتظهر المؤشرات الرسمية التطور الآتي:

- ✓ سنة 2024 :استقبل المطار 2,679 مسافرا فقط بزيادة طفيفة بلغت 1.6% مقارنة بسنة 2023.
- ✓ سنة 2025 :شهد المطار نموا ملحوظا بفضل تفعيل بعض خطوط الرحلات السياحية الصيفية، حيث استقبل 7الاف مسافر وتأمين 127 رحلة.

هذه الأرقام لا تزال بعيدة عن ذروة نشاط المطار المسجلة سنة 2010 والتي ناهزت 65 ألف مسافرا.

*** الإجراءات الحالية لتنشيط المطار**

أقرت وزارة النقل التونسية بالتنسيق مع ديوان الطيران المدني والمطارات (OACA) ووزارة السياحة خطة استراتيجية تشاركية تعتمد على المحاور التالية:

* الربط مع السياحة الأوروبية (الرحلات العارضة) : التركيز على فتح خطوط موسمية مباشرة لربط مناطق الشمال الغربي بالسوق الأوروبية. من أبرزها استقبال رحلات منتظمة في الصيف لشركة Smart wings القادمة من بولونيا لإنعاش النزل والمناطق السياحية بطبرقة وعين دراهم.

*برنامج تنشيط حركة البضائع والشحن : توسيع الرؤية الاقتصادية للمطار ليتجاوز نقل الأفراد فقط عبر دمج المطارات الداخلية ضمن شبكة لوجستية لنقل البضائع والمنتجات المحلية للجهة.

* ضمان الجاهزية الفنية والاستثمار المستمر: رغم انخفاض الحركة، تواصل الدولة رصد ميزانيات هامة للمحافظة على صيانة المدرج ومعدات السلامة والخدمات الأرضية للمطار وفقا للمواصفات الدولية، ليكون جاهزا فور التعاقد على رحلات جديدة.

*سياحة الوفود الرياضية: التنسيق التام لتأمين رحلات غير منتظمة وخاصة بنقل الفرق والوفود الرياضية الأجنبية والمحلية التي تقصد المركبات الرياضية العالمية في عين دراهم لإقامة معسكراتها التحضيرية.

قطاع الخدمات في الشمال الغربي:

تعزيز لجاذبية الجهة ودعم للتنمية المستدامة

يمثل قطاع الخدمات بالشمال الغربي منظومة متكاملة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشمل السياحة والصناعات التقليدية والنقل بمختلف أنماطه. وتتكامل هذه المكونات فيما بينها، حيث تساهم البنية التحتية للنقل والمطار والميناء الترفيهي بطبرقة والمعابر الحدودية في تحسين الربط والانفتاح على المحيط الوطني والجزائري، وتعزيز حركة المسافرين والمبادلات التجارية. فيما تساهم السياحة في تثمين الثروات الطبيعية والأثرية والثقافية، وتدعم الصناعات التقليدية الهوية المحلية وتوفر فرصا إضافية للتشغيل والاستثمار.

ورغم ما تزخر به الجهة من إمكانات واعدة، فإن تنمية القطاع تقتضي مزيد تحسين البنية التحتية بالأساس وشبكات النقل، وتعزيز التكامل بين الخدمات السياحية والحرفية واللوجستية، وتطوير استغلال المرافق الجوية والبحرية والمعابر الحدودية. ومن شأن هذه التوجهات أن ترفع من جاذبية الشمال الغربي وتدعم التعاون التونسي الجزائري، وتساهم في خلق مواطن شغل

IV – مناخ الأعمال والإستثمار بالشمال الغربي

1- هياكل الدعم والمساندة والتمويل

تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أغلب الدول وذلك للدور الريادي الذي تلعبه لتوفير فرص العمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يعد التمويل من أهم المتطلبات لتطوير عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وضمان استمراريتها وتنافسيتها .

ويتنزل إحداث هذه الآليات في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى النهوض بنسق إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع التشغيل عبر تشجيع المبادرة الخاصة. كما يندرج إحداث هذه الآليات في نطاق إرساء آلية للتنسيق بين الهياكل المتدخلة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بهدف إضفاء مزيد من النجاعة على مستوى كامل المنظومة ودعم هذه الشريحة من المؤسسات التي تمثل العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني، لما لها من قدرة على مساندة مسار التنمية الوطنية وإحداث مواطن الشغل وتطوير الثروة الوطنية والمساهمة في المحافظة على التوازنات الاقتصادية العامة .

كما تضطلع بـــدفع نسق إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والحرص على مزيد الإحاطة بالراغبين في بعث مؤسسات لحسابهم الخاص، خصوصا بمناطق دعم التنمية الجهوية. والمساعدة على تجاوز بعض الصعوبات التي من شأنها أن تعرقل عملية إنجاز أو توسعة أو إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وذلك عن طريق تدعيم الموارد الذاتية للمشروع...

ومن أهم هياكل المساندة (ديوان تنمية الشمال الغربي، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، البنك التونسي للتضامن، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، البنوك التجارية مركز الاعمال، محضنة المؤسساتـ، اعتماد الانطلاق، شركة التنمية والاستثمار بالشمال الغربي،مكتب التشغيل، فضاء المبادرة...) و يتمثل دورها في:

* استقبال وتوجيه والإحاطة بالباعثين
* إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية
* المساعدة على الإنطـلاق
* المساهمة في رأس مـال الشركة

* تمويل عناصـر المشـروع
* إسنـــاد الإمتيـازات...
* المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات ذات الدخل الضعيف

وتجدر الإشارة إلى أن تدخل هذه الآليات يتم خلال المراحل التالية:

- ✓ **المؤسسات في طور استكمال هيكل التمويل:** والتي تشكو صعوبة في تجميع الموارد الذاتية اللازمة لإدراك نسبة 35 % من الكلفة الجملية للاستثمار، الضرورية كحد أدنى من رأس المال.
- ✓ **المؤسسات في طور إنجاز الاستثمار** والتي يتم تمويلها بهدف مجابهة بعض المصاريف الطارئة خلال آخر مراحل صرف القرض أو بسبب تسجيل بعض التضخمات وتجاوز القيمة المحددة على مستوى كلفة بعض مكونات الاستثمار قياسا مع قيمتها المحددة صلب هيكل التمويل المصادق عليه.
- ✓ **المؤسسات التي تنشط خلال سنواتها الأولى** والتي يتم تمويلها بهدف مجابهة صعوبات الدخول في النشاط المتأتية من عديد العوامل مثل صعوبة الحصول على التمويلات قصيرة المدى من البنك التجاري الشريك إما كليا أو جزئيا، مع الحاجة الماسة للمؤسسة إلى سيولة إضافية .

2-الامتيـــازات والحوافـــز

يخضع الإطار القانوني الجديد للاستثمار للقوانين التالية:

- القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار
- القانون عدد 8 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية
- الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.
- الامر الحكومي عدد 182 لسنة 2024 المؤرخ في 4 أفريل 2024 المتعلق بتنقيح و إتمام الامر الحكومي عدد 289 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

أهم الامتيازات المالية المرتبطة بالقطاع الفلاحي

عنوان التشجيع	المنحة	صنف أ	صنف ب	السقف
بعنوان الاستثمار المباشر	القطاعات ذات الأولوية	%30	%15	1 مليون د
	المنظومات الاقتصادية	%15		1 مليون د
بعنوان الأداء الاقتصادي	الاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيا الحديثة وتحسين الانتاجية	%55 و%60 للهياكل	%50	500 ا.د
	الاستثمارات اللامادية	%50		500 ا.د (بما فيها منحة الدراسة سقف 20ا.د)
	البحث والتطوير	%50		300 ا.د
	تكوين الاعوان الذي يؤدي الى المصادقة على الكفاءات حسب المواصفات الدولية	%70		20 ا.د

منحة التنمية الجهوية

النشاط	مناطق التنمية الجهوية	نسبة المنحة	السقف
التحويل الأولي والخدمات في مناطق التنمية الجهوية			
	المجموعة الثانية	%30	3 مليون د

أهم الامتيازات المالية لقطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها

أصناف المنح		طريقة الإحتساب	السقف الأقصى
منح الإستثمار	التنمية الجهوية	30% من كلفة الإستثمار	3 م د
	القطاعات ذات الأولية	15% من كلفة الإستثمار	1 م د
	المنظومات الاقتصادية	15% من كلفة الإستثمار	1 م د
	مصاريف البنية الأساسية بعنوان التنمية الجهوية	85% من الكلفة المصادق عليها	10% من كلفة المشروع مع حد أقصى 1 م د
منح الأداء الإقتصادي	الإستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيا الحديثة وتحسين الإنتاجية	50% من كلفة المكون	500 أد
	الإستثمارات اللامادية	50% من كلفة المكون	500 أد
	مصاريف البحث والتطوير	50% من كلفة المكون	300 أد
	مصاريف تكوين الأعوان الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات	70% من كلفة المكون	20 أد / مؤسسة
منحة تطوير القدرة التشغيلية		التكفل بمساهمة الأعراف: 03 سنوات في القطاعات ذات الأولوية 05 و10 سنوات للتنمية الجهوية منحة بعنوان التكفل بالأجور حسب نسبة التأطير	
منحة التنمية المستدامة		50% من كلفة المكون	300 أد

الامتيازات الجبائية:

- مناطق المجموعة الأولى : 0 % لمدة 05 سنوات و اعتماد نسبة 10% بالنسبة للضريبة على الشركات وطرح ثلثي المداخيل من قاعدة الضريبة على الدخل بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، بعد هذه الفترة.
- مناطق المجموعة الثانية : 0 % لمدة 10 سنوات وإعتماد نسبة 10% بالنسبة للضريبة على الشركات وطرح ثلثي المداخيل من قاعدة الضريبة على الدخل بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، بعد هذه الفترة.

3.البرامـــج والآليـــات

- **آلية إعتمـاد الإنطـلاق 1**

مكن صندوق إعتماد الإنطلاق 1 من التدخل خلال الفترة 2023 – 2025 بولايات الشمال الغربي في 678 مشروع بكلفة إستثمار تقدر بـ 27,4 مليون دينار وبطاقة تشغيلية 1255 موطن شغل وتتوزع هذه المشاريع حسب الولايات كما يلـي :

توزيع الملفات المصادق عليها حسب الولايات

الولايـــة	عدد المشاريع الموافق عليها	حجم الإستثمار (أ.د)	قيمة التمويل الذاتي المصادق عليه من طرف الصندوق(أ.د)	عـــدد مواطن الشغل
باجـــة	230	8630	1719	472
جندوبـــة	110	4902	722	208
الكـــاف	192	6498	1211	417
سليانـــة	146	7374	1312	158
المجمـوع	**678**	**27404**	**4964**	**1255**

- **الشركـــات الأهليـــة**

يبلغ عدد الشركات الإهلية التي احدثت بولايات الشمال الغربي خلال سنتي 2025 حوالي 57 شركة منها 7 شركات اهلية نشطة. وفي هذا الإطار قام الديوان بإعداد دراسات فنية واقتصادية لـ 15 شركة أهلية وتتوزع حسب ولايات الشمال الغربي كما يلي :

الوضعية الحالية للشركات الاهلية بالشمال الغربي خلال 2025-2026

الولاية	العدد	نوعية الشركة		ناشطة	غير ناشطة
		جهوية	محلية		
باجـــة	30	04	26	02	28
جندوبـــة	10	01	09	02	08
الكـــاف	06	01	05	02	04
سليانـــة	11	01	10	01	10
المجمـوع	**57**	**07**	**50**	**07**	**50**

المصدر: الادارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل

ومن الأسباب الهيكلية لعدم نشاط الشركات الاهلية:

- افتقار معظم هذه الشركات إلى موارد تمويل ذاتية كافية
- صعوبات كبيرة في التمويل: يقتصر الجعم المالي حاليا على تمويل الصندوق الوطني للتشغيل بسقف 300 ألف دينار وهو مبلغ غير طافي لتنفيذ مشاريع مستدامة
- غياب دعم البنوك بسبب عدم وضوح اليات الضمان
- عراقيل قانونية وادارية واستغلال الاراضي الفلاحية الدولية، تثمين المنتوجات الغابية بنظام المزايدة أو المراكنة.

* **البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات"**: يهدف البرنامج إلى دفع المبادرة الاقتصادية النسائية الخاصة ولا سيّما النساء والفتيات المبتكرات في القطاعات الواعدة في بعث أو تطوير مشاريعهن.

شركـــاء البرنامـــج:

- البنك التونسي للتضامن
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- البنك الوطنـــي الفلاحـــي
- صندوق الودائع والامانـــات
- منظمة العمل الدولية (OIT)

ويتم الترشّح وجوبا عن طريق التسجيل وإيداع الملف مستوفى الوثائق عبر المنصة الرقمية للبرنامج .

خصائص البرنامج:

- مدة الإمهال للمشاريع حجم استثمارها 10-15 ألف دينار: من 3 إلى 5 سنوات
- مدة المرافقة: 3 سنوات
- نسبة الفوائض للمشاريع حجم استثمارها 10-15 ألف دينار: 0%
- فترة استخلاص للمشاريع الصغرى والمتوسطة: بين 10 و 12 سنة
- سقف التمويل: 300 ألف دينار

شروط تمويل مشاريع رائدات عن طريق البنك التونسي للتضامن

التمويل	السن القانونية	سقف التمويل
خط تمويل جديد لإحداث مشاريع لفائدة خريجات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني على أن تكون الشهادة المتحصل عليها في إختصاص المشروع. خط تمويل دون تمويل ذاتي ودون فوائض يتم إسترجاعه خلال مدة لا تتجاوز 48 شهرا منها مدة إمهال تبدأ من 6 أشهر ولا تتجاوز 12 شهرا وذلك حسب طبيعة النشاط.	بين 18 و25 سنة	سقف التمويل 15 ألف دينار بدون فائض
تمويل إحداث وتوسعة مشاريع متناهية الصغر دون تمويل ذاتي ودون فوائض يتم إرجاعها على مدة لا تتجاوز 48 شهرا منها مدة إمهال تبدأ من 6 أشهر ولا تتجاوز 12 شهرا وذلك حسب طبيعة النشاط	بين 18 و59 سنة	سقف التمويل 10 آلاف دينار بدون فائض
تمويل إحداث وتوسعة مؤسسات صغرى ومتوسطة دون إشتراط تمويل ذاتي من الباعثة المنتفعة وذلك عبر إسناد إعتماد واجب إرجاعه وفق الشروط التالية: – مبلغ الإعتماد 20% إلى 30% من كلفة المشروع من موارد خط التمويل لبرنامج "رائدات" من قيمة القرض دون فوائض للمشاريع المتجددة ذات العلاقة بالفلاحة المستدامة والطاقات المتجددة والبديلة والتكنولوجيات الحديثة – يسند البنك بقيمة التمويل (80% من كلفة المشروع) في شكل قرض متوسط المدى بالشروط المعمول بها لدى البنك التونسي للتضامن بالنسبة لمبلغ الإعتماد 20%. – يسند البنك بقيمة التمويل (70% من كلفة المشروع) في شكل قرض متوسط المدى بالشروط المعمول بها لدى البنك التونسي للتضامن بالنسبة لمبلغ الإعتماد 30%. – لا تتجاوز مدة تسديد خمس (5) سنوات بإعتبار مدة إمهال بثلاث (3) سنوات)		تفوق الكلفة 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 200 ألف دينار

V – أهم المستجدات الظرفية بالشمال الغربي

تشهد ولايات الشمال الغربي جملة من التحديات الإقتصادية والبيئية والمناخية المتداخلة، من أبرزها ضعف جاذبية الجهات ونزوح الشباب وتدهور البنية الأساسية واستنزاف الموارد المائية والطبيعية وتفاقم ظاهرة الإنجراف إلى جانب انتشار المصبات العشوائية ومشاكل التصرف في النفايات ومخلفات الأنشطة الفلاحية والمنجمية. كما شهدت هذه الولايات خلال سنة 2025 تزايدا في حدة الظواهر المناخية القصوى، من أمطار غزيرة وسيول وفياضانات إلى موجات حرارة وجفاف وحرائق غابية وفلاحية مما أدى إلى أضرار متفاوتة شملت الأراضي الفلاحية والغطاء النباتي والبنية الأساسية وبعض المنشآت والمناطق السكنية.

وفي المقابل سجل الشمال الغربي حركية تنموية تتجلى في تنامي الإستثمارات في القطاعين الفلاحي والصناعي خاصة في مجال مكونات السيارات إلى جانب تمويل المشاريع الصغرى والمساهمة في إحداث مواطن الشغل. وقد تزامن ذلك مع تحسن نسبي في الحركية السكانية وتراجع صافي الهجرة السلبي مقارنة بالعشرية السابقة. وتستند هذه الديناميكية إلى مقومات فلاحية هامة، تجسّدها مساهمة الجهة في الإنتاج الوطني واحتلالها مراتب متقدمة في إنتاج الحبوب وحب الملوك وتربية الأغنام. كما يعزز التطور المسجل في تثمين المنتجات المحلية والغابية فرص تنمية سلاسل القيمة ودعم الاقتصاد الجهوي.

* ولايـــة باجـــة

تتفاعل ولاية باجة مع الديناميكية التنموية التي تشهدها مختلف جهات البلاد، مستفيدة من خصوصياتها الفلاحية والإقتصادية وما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية ومتأثرة بالتحديات المرتبطة بالظرفية الإقتصادية الوطنية والعالمية وآثار التغيرات المناخية والضغوط المالية ويتجلى ذلك من خلال الحركية السكانية، فرغم تواصل نزوح وهجرة شباب الولاية نحو تونس الكبرى والمدن الساحلية بسبب الدراسة أو الزواج أساسا ثم البحث عن العمل ، فإن الولاية أصبحت قبلة لبعض الوافدين والباحثين عن الشغل وهو ما أكدته نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، حيث قدر عدد الوافدين بـ4534 لتسجل بذلك الولاية أدنى صافي هجرة سلبي مقارنة بالعشريات السابقة. وهنا تبرز المفارقة الإقتصادية والإجتماعية باعتبار أن الولاية تشهد نسبة بطالة مرتفعة تجاوزت لأول مرة حدود 20% سنة 2024 وتحتل مرتبة متأخرة وطنيا على مستوى مؤشر التنمية الجهوية ومؤشر الجاذبية, كما تشهد الولاية استنزافا متزايدا للمائدة المائية، إلى جانب ضعف في حوكمة استغلال مياه السيلان.

ويعد الوضع البيئي من أبرز الشواغل التي تواجه الولاية، خاصة في ظل تواصل تعطل مشروع إحداث وحدة معالجة وتثمين النفايات و08 مراكز لجمع ونقل النفايات وفي المقابل فإنه تواصل خلال سنة 2025 انجاز المشروع النموذجي للحد من انبعاث الغازات الدفينة الناجمة عن النفايات المنزلية والمشابهة والذي يتم تنفيذه في إطار التعاون الدولي مع دولة اليابان، إلى جانب هشاشة البنية التحتية والأوساط الطبيعية لتداعيات التغيرات المناخية. وقد كانت سنة 2025 شاهدة على عدد من الأحداث والتدخلات المرتبطة بموسم الأمطار ومخاطر الفيضانات، على غرار التدخلات بمعتمدية مجاز الباب، حيث غمرت السيول شوارع المدينة خلال شهر سبتمبر 2025 إثر تهاطل الأمطار، كما سجلت الولاية خلال السنة نفسها عددا من الحرائق التي طالت مزارع القمح والشعير والأعلاف مما أدى إلى إتلاف أكثر من 45 هكتارا من مزارع القمح إضافة إلى تسجيل حرائق غابية تمت السيطرة عليها.

وفي المجال الإقتصادي، شهدت ولاية باجة سنة 2025 موسما فلاحيا ناجحا بفضل التساقطات المطرية الهامة، وهو ما انعكس إيجابيا على نسبة امتلاء السدود وعلى مختلف الأنشطة الفلاحية وخاصة الحبوب حيث بلغت نسبة مساهمة الولاية في الإنتاج الوطني من هذا المنتوج 18% كما مثل دخول الوحدة الصناعية الثانية «كرومبارغ وشوبرت» في مجال كوابل السيارات حيّز النشاط بطاقة تشغيلية نظرية في حدود 4500 موطن شغل، إضافة هامة للنسيج الصناعي بالجهة، باعتبارها من أبرز المؤسسات الصناعية المصدّرة. ويُعدّ المصنع الألماني المختص في صناعة الأسلاك من أهم المشغّلين بالولاية، مما يعزز مساهمته في دعم التشغيل وتنشيط الإقتصاد الجهوي .

أما الشركة التونسية للسكر فقد شهدت صعوبات في المحافظة على نسق النشاط نتيجة تأخر خلاص العاملين وعدم توفر المواد الأولية للتكرير، إضافة الى تعطل المعدات والتجهيزات بسبب غياب الصيانة والتعهد.

وخلال سنة 2025، بلغ عدد المشاريع الفلاحية المصرح بها 474 مشروعا باستثمارات تجاوزت 75 مليون دينارا، كما بلغ عدد المشاريع الصناعية المصرح بها 61 مشروعا ناهزت استثماراتها 55 مليون دينار في حين تم تمويل 334 مشروعا في مجال المهن الصغرى والخدمات و223 مشروعا في قطاع الصناعات التقليدية و685 مشروعا فلاحيا من طرف البنك التونسي للتضامن بحجم استثمار قدر بحوالي 20,8 مليون دينارا مكنت من إحداث 1964 موطن شغل. كما ساهمت آلية اعتماد الانطلاق في توفير تمويل ذاتي بقيمة 481 ألف دينار لفائدة 80 مشروعا. هذا وتجدر الإشارة الى أنه خلال سنة 2025 تم إحداث 02 شركات اهلية ليصبح العدد الجملي 30 شركة منها شركتان دخلتا حيز النشاط الفعلي.

* ولايـــة الكـــاف

اتسم الظرف الاقتصادي بولاية الكاف خلال سنة 2025 بتفاوت أداء القطاعات الإنتاجية، حيث حافظ القطاع الفلاحي على مكانته الاستراتيجية، إذ بلغ انتاج الحبوب حوالي 1.39 مليون قنطار، رغم الصعوبات المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتقلبات المناخية. وفي المقابل، ظل القطاع الصناعي محدود التنوع، رغم دخول مصنع الآجر بتاجروين طور الاستغلال باستثمارات هامة ساهمت في دعم التشغيل.

كما تتوفر الولاية على فرص استثمارية واعدة في الصناعات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومواد البناء وتثمين الموارد الطبيعية، غير أن ضعف جاذبية الاستثمار ومحدودية المؤسسات الاقتصادية يحدّان من نسق إحداث مواطن الشغل، خاصة لفائدة الشباب وحاملي الشهادات العليا.

ويُعد قطاع تربية الماشية بدوره نشاطا مهما يستوجب تطوير وحدات تحويل الحليب واللحوم وتحسين منظومات التجميع والتسويق. أما قطاع الخدمات، فيتوفر على إمكانات للتطور في مجالات التجارة والنقل والسياحة الثقافية والبيئية، بالنظر إلى ما تزخر به الجهة من مقومات طبيعية وأثرية. وتبقى تنمية هذه القطاعات مرتبطة بتحسين البنية الأساسية، وتأهيل المناطق الصناعية، ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتطوير التكوين المهني. كما يستوجب تعزيز الحركية الاقتصادية تثمين الموارد المحلية وتشجيع المبادرة الخاصة واستقطاب الاستثمارات المنتجة .

كما واجهت ولاية الكاف جملة من التحديات، أبرزها اهتراء البنية التحتية وتدهور شبكة الطرقات، إلى جانب غياب أمثلة التهيئة العمرانية وتعقد الإشكاليات العقارية، وهو ما ساهم في ضعف مؤشر جاذبية الجهة وتراجع تنافسيتها الإقتصادية.

كما شهدت الولاية تواصل غياب الهياكل التمويلية الضرورية لدعم منظومات الإنتاج، على غرار منظومة زيت الزيتون، فضلا عن نقص عدد المقاسم والمحلات الصناعية. ومن أبرز الشواغل الحينية التي تواجه ولاية الكاف تدهور الوضع البيئي وانتشار المصبات العشوائية، إضافة إلى ندرة المياه وتواصل سنوات الجفاف وتفاقم ظاهرة الانجراف، التي تهدد التربة بنسبة تصل إلى 60% .

* ولايـــة سليانـــة

يرتكز النشاط الفلاحي بالجهة أساسا على الزراعات الكبرى (69 % من الأراضي المحترثة) وعلى الزياتين والأشجار المثمرة (27 % من الأراضي المحترثة) وتربية الماشية. وقد تميز موسم 2026/2025 بنزول الغيث

النافع خلال الفترة الشتوية وبلغ معدل الكميات المسجلة بكامل مناطق الولاية حوالي 402 مم كان لها التأثير الإيجابي على كافة الزراعات كما تم تسجيل نزول حجر البرد وخلف أضرارا متفاوتة الخطورة على مساحة 10آلاف هك منها 9 آلاف هك حبوب.

وقدرت كميات المياه المعبئة بالسدود الكبرى بحوالي 5,5 م م^3 مما حد من برمجة المساحات السقوية لهذا الموسم. وحاليا تبلغ كمية المياه المعبئة بالسدود الكبرى حوالي19,3 م م^3 وتمثل 52%من طاقة استيعابها.

وتساهم الجهة في الإنتاج الفلاحي الوطني بنسبة 13 % من إنتاج الحبوب و7 % من إنتاج اللحوم و3% من بقية المنتوجات الفلاحية وهو ما يوفر 23300 موطن شغل. وتحتل مراتب متقدمة في عدة منتوجات فلاحية على المستوى الوطني (المرتبة الثانية في إنتاج الحبوب : 2,6 مليون قنطار والمرتبة الأولى في إنتاج حب الملوك : 2500 طن/سنة). كما تتوفر بالجهة ثروة حيوانية هامة وخاصة من الأغنام (مرتبة 2 وطنيا: 426 ألف وحدة أنثوية).

كما يتوفر بالجهة نشاط صناعي يعتمد بالأساس على 65 مؤسسة صناعية هامة من حيث حجم الإستثمار ومواطن الشغل المحدثة والمقدرة بـ 5941 موطن شغل ومن أهمها المؤسسة الألمانية التي تنشط في صناعة الكوابل المستعملة في صناعة السيارات والتي توفر حوالي 3500 موطن شغل قار.
وشهد عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الصناعي 36 مشروعا خلال سنة 2025 بكلفة إجمالية في حدود 37,873 م د.

ويعد قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية أهم قطاع من حيث قيمة نوايا الاستثمارات المصرح بها، ورغم ثراء الجهة بمدخرات هامة من لمواد الإنشائية بقيت نوايا الاستثمارات في هذا القطاع (صناعات مواد البناء والخزف والبلور) ضئيلة.

يعتبر قطاع التجارة والخدمات والصناعات التقليدية من القطاعات الهامة في الجهة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها من التشغيل وتقليص نسب البطالة، حيث انه يستوعب 42% من اليد العاملة. كما شهدت الجهة خلال سنة 2025 تواصل إنجاز البرامج الخصوصية بالولاية لتحسين ظروف العيش خاصة بالتجمعات الريفية، حيث ساهمت هذه البرامج من خلال استكمال إنجاز عناصر البرنامج من السنوات السابقة في فك العزلة على عديد التجمعات السكنية.

* ولايـــة جندوبـــة

تشهد ولاية جندوبة تغيرات مناخية متزايدة تهدد مخزونها الغابي والمائي والإنتاج الفلاحي. وقد عرفت الجهة خلال سنة 2025 تقلبات مناخية حادة وأمطارا غزيرة تسببت في ارتفاع منسوب المياه وفيضان عدد من الأودية المحلية، مما أدى إلى عزل بعض المناطق، على غرار وادي مليز، وتسرب المياه إلى عدد من المنشآت العمومية والأحياء السكنية بمعتمديات غار الدماء وبوسالم وجندوبة المدينة وطبرقة.

وقد واجهت الجهة تداعيات التغيرات المناخية مثل نقص المياه وتدهور التربة وبعض الانزلاقات الأرضية الناتجة عن تذبذب الأمطار ولمواجهة ذلك، أُطلقت مبادرات كبرى مثل مشروع **ReGnR** للتصرف المستدام في الموارد الطبيعية والمياه الخضراء (الزراعات الكبرى والمراعي في عين دراهم، بوسالم، فرنانة وغار الدماء). كما وُقّع **"الميثاق البيئي لسنة 2025 "** بالتعاون مع جامعة جندوبة لترسيخ شهادة المطابقة البيئية الدولية **ISO 14001.**

شهدت سنة 2025 تسجيل جملة من الحرائق بالمزارع والأراضي الفلاحية أدت إلى تضرر حوالي 49 هكتارا، وهو ما يعكس حجم الأضرار التي لحقت بالمنظومات الفلاحية نتيجة تزايد مخاطر الحرائق خلال الفترات التي تشهد ارتفاعا في درجات الحرارة ونقصا في الأمطار.

عرفت الولاية خلال سنة 2025 ومطلع سنة 2026 حركية تنموية واقتصادية لافتة، تداخلت فيها جهود مواجهة التحديات المناخية والبيئية مع إطلاق وتوسيع مشاريع كبرى، وتوجت بنجاحات باهرة للمنتوجات الجهوية والمؤسسات المحلية.

على المستوى الاجتماعي تم تخصيص عقارات دولية بجندوبة لإنجاز مساكن اجتماعية ومشاريع عمومية لفائدة وزارات الصحة و الشؤون الاجتماعية والأسرة والمرأة.

على المستوى الاقتصادي والفلاحي كان الموسم الفلاحي 2025-2026 واعدا خاصة بالنسبة للزراعات الكبرى وتأمين التزود بمياه الري لزراعات التبغ واللفت كما تم استصلاح 200 هكتار من الأراضي المتدهورة. وأقرت مشاريع لتزويد الجهة بالماء الصالح للشرب بقيمة 112 مليون دينار، من أبرزها محطة التصفية بطبرقة لحل عجز الموازنة المائية الصيفية. إضافة إلى انطلاق الأشغال الفعلية لمشروع سد الرغاي بغار الدماء بكلفة 250 مليون دينار وبطاقة استيعاب بين 30 إلى 35 مليون متر مكعب من المياه .

في المجال الصناعي شهدت سنة 2025 تقدم أشغال مشروع توسعة وحدة صناعة مكونات السيارات بالمنطقة الصناعية الارتياح 2 والممتدة على مساحة 10هكتارات، والذي يعزز النسيج الصناعي والتشغيلي بالمنطقة (4000 موطن شغل قار).

وفي مجال تحسين ظروف العيش تم تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وانطلاق وتنفيذ مشاريع كبرى باشراف وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبكلفة إجمالية تناهز 108مليون دينار لتهذيب 11 حي سكني وتطوير البنية التحتية والأسواق البلدية .

كما يتواصل إنجاز المستشفى الجهوي بغار الدماء، بتمويل مشترك بين الدولة التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبطاقة إستيعاب في حدود 105 سرير موزعة على جميع الأقسام الطبية بكلفة 95 مليون دينار.

حققت ولاية جندوبة نجاحا باهرا وتتويجا تاريخيا في المناظرة الوطنية للمنتجات المحلية سنة 2025 بمدينة الثقافة، بحصولها على المرتبة الرابعة وطنيا في الدورة الخامسة للمناظرة التونسية للمنتجات المحلية. وتوجت الجهة بـ 13 ميدالية منها 8 ذهبية.

توجت 5 مجامع تنمية فلاحية نسائية وشركة و3 باعثين خواص بميداليات في مجال تثمين وتجفيف وتحويل المنتوجات الغابية والأصيلة للجهة (مثل التين الشوكي، العسل، النباتات الطبية والعطرية) وهو ما عكس التطور الكبير في سلاسل القيمة بالجهة.

VI- اهم الاستنتاجات والملاحظات

يتمتع الشمال الغربي بمقومات تنموية هامة، بفضل تنوع موارده الطبيعية والفلاحية والغابية والمائية، وتوفر رصيد ثقافي وسياحي متنوع، فضلا عن موقعه الإستراتيجي وقربه من السوق الجزائرية، غير أن هذه الإمكانات لا تزال دون مستوى التثمين الإقتصادي المنشود وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية الجهوية وجاذبية الإستثمار، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة، خاصة لدى النساء والشباب وحاملي الشهائد العليا، واستمرار حركة الهجرة السلبية والتراجع الديمغرافي في بعض الولايات .

وعلى المستوى القطاعي، يبرز قطاع الفلاحة والصيد البحري كركيزة أساسية للأمن الغذائي والاقتصاد الجهوي، غير أنه يواجه تداعيات التغيرات المناخية وتذبذب الإنتاج وارتفاع تكاليف المستلزمات وضعف تثمين جزء من المنتجات محليا. أما القطاع الصناعي، فرغم توفر مناطق صناعية ومؤسسات مصدّرة وفرص واعدة في الصناعات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية والمواد الإنشائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمتمثلة أساسا في صناعة كوابل السيارات، فإنه لا يزال يعاني من محدودية الإستثمار الخاص وضعف البنية التحتية اللوجستية وصعوبات التمويل وارتفاع كلفة الإنتاج والنقل.

وفي المقابل، توفر قطاعات السياحة والصناعات التقليدية والنقل والمهن المختلفة إمكانات هامة لتنويع الإقتصاد وخلق فرص الشغل، شريطة تحسين البنية التحتية وتطوير الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق وتعزيز الترويج والتسويق.

إن التحدي الأساسي للشمال الغربي لا يتمثل في نقص الموارد والإمكانات، بل في محدودية تحويلها إلى قيمة مضافة واستثمارات منتجة وفرص تشغيل مستدامة، وهو ما يقتضي اعتماد مقاربة تنموية مندمجة تقوم على تسريع إنجاز مشاريع البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال وتيسير النفاذ إلى التمويل والعقار الصناعي بالإضافة إلى دعم المبادرات الخاصة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتطوير الصناعات التحويلية وسلاسل القيمة وتعزيز التعاون الإقتصادي التونسي الجزائري. كما يتعين إيلاء عناية خاصة للحد من التفاوتات بين الولايات والمعتمديات، وتحسين الخدمات الأساسية وظروف العيش بالمناطق الريفية، بما يعزز جاذبية الجهة ويحد من الهجرة السلبية ويدعم مسار التنمية الجهوية المتوازنة والمستدامة.